مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تحليل هيكل صناعة الدواجن فى مصر
مقترح التطوير فى ضوء أزمة أنفلونزا الطيور

إشراف
أ.د. حمدى الصوالحى

مايو ٢٠٠٦

المستخلص

تأثَّرت صناعة الدواجن فى مصر بمرض أنفلونزا الطيور تأثراً ملحوظاً، بدأ منذ ظهوره بالصين فى أكتوبر ٢٠٠٥، حيث انخفضت أسعار الدواجن بنحو ٣٠٪ خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٥ إلى فبراير ٢٠٠٦ وقت إعلان ظهور المرض فى مصر. ذلك فضلاً عن الخسائر المتحقِّقة نتيجة إعدام أعداد كبيرة من الدجاج تُقدَّر قيمتها بنحو ٢٧٢,٧ مليون جنيهاً حتى ٢٦ مارس ٢٠٠٦. فى هذا الإطار تقوم هذه الدراسة بتحليل الوضع الراهن لصناعة الدواجن فى مصر، وما بها من نقاط قوة وضعف، وما تواجهه من فرص وتهديدات أخذاً فى الاعتبار الأزمة الراهنة وتداعياتها. وعليه، فقد تم صياغة مقترح لتطوير الصناعة فى المرحلة المقبلة، أهم ملامحه: إعادة هيكلة الصناعة، وتفعيل القوانين والقرارات المنظمة للصناعة وتطوير الإطار التشريعى الحالى، والتوقف عن بيع الدجاج الحى خارج المزارع، وتكثيف دور الجهات الرقابية على جميع حلقات الصناعة. كما وُضِعت خطة زمنية لتنفيذ المقترح مُوزَّعة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وقُدِّرت التكلفة المبدئية لتنفيذ أهم الآليات بنحو ١,٢٧ مليار جنيه يتم تمويلها من عدة جهات حكومية وغير حكومية، أبرزها هيئات التنمية الدولية، والصناديق العربية للتنمية، والصندوق الاجتماعى للتنمية، والبنوك المحلية.

Abstract

Poultry industry in Egypt has been widely influenced by bird flu disease since its outbreak in China in October 2005. This was mainly reflected on chicken prices that had dropped by almost 30% over the period from October 2005 to February 2006 when the outbreak of the disease in Egypt was announced. In addition, huge losses occurred due to slaughtering vast numbers of chickens, of which value is estimated by about 272.7 million L.E till 26th, March, 2006. In that context, current paper aims to analyzing the present situation of Egyptian poultry industry regarding points of strengths, weakness, opportunities and threats, taking into consideration current crises and its impact. Accordingly, a development proposal is suggested covering a number of major themes including restructuring of poultry industry, activating laws and decrees regulating the industry and developing current legislative frame, prohibiting the process of selling live poultry, and strengthening the role of monitoring authorities over all industry chains. A time plan is set covering short, medium and long run. The preliminary cost of development is calculated to be about 1,27 billion LE to be funded from several governmental and non governmental parties including international development associations, Arab development funds, Social Development Fund and domestic banks.

قائمة المحتويات

الملخَّص التنفيذى ٣
مقدِّمة ٧
القسم الأول: تحليل هيكل صناعة الدواجن فى مصر ٩
١. ١ ملامح صناعة الدواجن فى مصر ٩
١. ٢ الكيانات الرئيسية فى صناعة الدواجن فى مصر ١٦
١. ٣ تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بصناعة الدواجن فى مصر ١٩
القسم الثانى: مقترح تطوير صناعة الدواجن فى مصر فى ضوء أزمة أنفلونزا الطيور ٢٦
٢. ١ أثر أزمة أنفلونزا الطيور على صناعة الدواجن ٢٦
٢. ٢ مقترحات تطوير صناعة الدواجن فى مصر ٢٩
٢. ٣ الخطة التنفيذية لمقترح التطوير ٣٤
٢. ٤ التكلفة التقديرية لتنفيذ بعض آليات الخطة ومصادر تمويلها ٤٢
الخلاصة ٤٤
قائمة المراجع ٤٦
ملحق الجداول ٤٨
ملحق (أ): إنشاء شبكة المجازر ٥٨
ملحق (ب): مقترح إنشاء نظام معلومات لصناعة الدواجن فى مصر ٦٣
ملحق (ج): مقابلات مع الخبراء والمتخصصين ٦٨

الملخَّص التنفيذى

تُعتبر الدواجن أحد أهم مصادر البروتين الحيوانى فى مصر حيث يحصل الفرد فى المتوسط على ٦٠ جرام بروتين حيوانى يوميًا، منها ٢٤,٦ جراماً من لحوم الدواجن[١]. كما يمثل إنتاج الدواجن والبيض نحو ٢٤,٥١٪ من إجمالى قيمة الإنتاج الحيوانى[٢]، وذلك خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وتتكوَّن صناعة الدواجن فى مصر من مجموعة من الحلقات الإنتاجية المترابطة، والمتمثِّلة فى: حلقة الجدود، وحلقة الأمهات، وحلقة معامل التفريخ، وحلقة مزارع إنتاج دجاج التسمين، وحلقة مصانع إنتاج علف الدواجن، وأخيرًا حلقة تجارة الدواجن والتى تنقسم إلى التجارة الداخلية –متمثِّلةً فى القطاعين التقليدى والتجارى الحديث– والتجارة الخارجية. ويعمل فى صناعة الدواجن فى مصر عدد من الكيانات الرئيسية التى تؤثر بشكل مباشر على المحاور الأساسية التى تقوم عليها الصناعة. ويتمثل أهم هذه الكيانات فى كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وبورصة الدواجن الرئيسية، والاتحاد العام لمنتجى الدواجن، وتجار الجملة.

وبتحليل الوضع الراهن لصناعة الدواجن فى مصر من خلال دراسة أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بالصناعة، تبين أنها تعانى من العديد من المشكلات ونقاط الضعف، تمثَّل أهمها فى ضعف البنية الأساسية للخدمات المساندة للصناعة مثل المجازر وثلاجات التبريد والحفظ، وعدم التنسيق والتكامل بين حلقات الصناعة، وضعف الرقابة والمتابعة من قبل السلطات والجهات المعنية على الأنشطة والعمليات بجميع الحلقات، وعدم تفعيل قوانين تنظيم الصناعة، وعدم وجود معلومات دقيقة وتفصيلية عن الصناعة وحلقاتها وأنشطتها، وأخيراً عظم حجم القطاع غير المنظم بالصناعة. على الجانب الآخر، تتمتع الصناعة بنقاط قوة، تمثَّل فى تكامل هيكل الصناعة وكبر حجم الاستثمارات الموجهة لها، ونجاحها فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الدواجن ومنتجاتها، وتَمَكُّن المنتَج المحلى للدواجن من اختراق الأسواق الخارجية.

أما بالنسبة لما تشهده الصناعة من فرص، فيأتى على رأسها دعم الحكومة المستمر من خلال الإعفاءات الضريبية لأصحاب المجازر والمزارع، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من

[1] Food and Agriculture Organization (FAO), Food Balance Sheet, 2003

[٢] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإحصاءات الزراعية، الجزء الثانى، المحاصيل الصيفية والنيلية ٢٠٠٤، سبتمبر ٢٠٠٥.

الدواجن، وإتاحة القروض الميسرة لإنشاء المجازر. ذلك بالإضافة إلى توافر البنية الأساسية للتوسع فى الإنتاج مستقبلياً، وعدم وجود قوة احتكارية مهيمنة على الأنشطة الإنتاجية بالصناعة، وكذلك أن لحوم الدواجن تمثِّل ٤٣٪ من إجمالى الاستهلاك المحلى من البروتين الحيوانى فى مصر. على الصعيد الآخر تتمثل أهم التهديدات التى تواجه الصناعة فى إمكانية عودة مرض أنفلونزا الطيور مجدداً، وارتفاع نسبة المخاطرة فى صناعة الدواجن بشكل عام، و إمكانية لجوء الحكومة المصرية إلى فتح أبواب الاستيراد، والاعتماد على مواد مستوردة فى صناعة أعلاف الدواجن.

وقد تأثرت جميع حلقات الصناعة بظهور مرض أنفلونزا الطيور فى العالم، حيث بدأت تداعيات المرض على الصناعة منذ ظهوره بالصين فى شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٥، نتيجة إحجام البعض عن استهلاك الدواجن، مما أدَّى إلى انخفاض الطلب عليها تدريجيًا، وبالتالى انخفاض أسعار البيع بشكل كبير. وبعد ظهور المرض فى مصر فى ١٧ فبراير ٢٠٠٦، تفاقمت الخسائر نتيجة زيادة الإحجام عن استهلاك الدواجن، ذلك فضلاً عن إعدام أعداد كبيرة من الدجاج المصاب أو الواقع فى دائرة الإصابة، ونتيجة لتوقف نشاط إنتاج وبيع الدواجن.

وبتتبع تطور أسعار الدواجن فى مصر خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٥ وحتى ١٧ فبراير ٢٠٠٦، تبيَّن أن متوسط سعر كيلو الدجاج الأبيض خلال أكتوبر–٢٠٠٥ قد بلغ نحو ٧,٢ جنيهات، ثم بدأ فى الانخفاض ليصل إلى ٦,٤ جنيهات للكيلو خلال شهر نوفمبر بانخفاض قدره ١٢٪. واستمر فى الانخفاض خلال شهرى ديسمبر ويناير حتى وصل إلى ٥,١ جنيهات للكيلو فى المتوسط خلال الثلاثة أسابيع الأولى من شهر فبراير لعام ٢٠٠٦ قبيل إعلان ظهور المرض فى مصر. وبذلك يصل انخفاض أسعار بيع الدواجن البيضاء للمستهلك نحو ٣٠٪ خلال مجمل الفترة. وعلمًا بأن متوسط التكاليف التسويقية وأرباح الوسطاء – بمرحلة التسويق من المزرعة حتى المستهلك– تصل إلى ١,٥ جنيهاً للكيلو جرام عن الدجاج الأبيض الحى[١]، فإن سعر البيع فى المزرعة يكون ٥,٧ جنيهات للكيلو جرام حىّ خلال شهر أكتوبر و٣,٦ جنيهات للكيلو جرام حىّ خلال شهر فبراير ٢٠٠٦.

[١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، "دراسة أسباب ارتفاع أسعار الدواجن بالسوق المصرى: فى ضوء تعديل التعريفة الجمركية على مدخلات الإنتاج"، نوفمبر ٢٠٠٤

من ناحية أخرى فقد بلغ إجمالى عدد الطيور التى تمَّ إعدامها –خلال الفترة من ١٧ فبراير إلى ٢٦ مارس ٢٠٠٦– نحو ١٤,٩٤ مليون دجاجة فى مزارع ظهرت فيها الإصابة، وأخرى واقعة فى دائرة الإصابة. وبتقدير قيمة الخسائر –وفقاً لنوع الدجاج الذى تمَّ إعدامه– يتضح أن إجمالى الخسائر قد بلغ نحو ٢٧٢,٧٣ مليون جنيه خلال هذه الفترة. فضلاً عن الخسائر المتحققة فى كلٍّ من بيض التفريخ والكتاكيت، إلا أنه من الصعب تقدير حجم الخسائر المتحققة فى بيض التفريخ والكتاكيت بشكل دقيق، لصعوبة الحصول على معلومات عن الأعداد المعدمة والأسعار. وعلى الصعيد الآخر هناك خسائر على المستوى القومى تتمثَّل أهمها فى انخفاض قيمة الإنتاج الزراعى خلال عام ٢٠٠٦ بشكل كبير، وتوقف المقترضين من البنوك والصندوق الاجتماعى عن سداد القروض المستحقة عليهم، وتعطل الاستثمارات فى حلقات صناعة الدواجن، وتزايد عدد المتعطلين.

و فى هذا الإطار، تظهر ضرورة الاهتمام والإسراع بتطوير صناعة الدواجن فى مصر، ومعالجة نقاط القصور بها واستغلال الفرص المتاحة لرفع مستوى كفاءتها وقدرتها على مواجهة المخاطر فى المستقبل. وفى هذا السياق هناك عدد من المحاور الرئيسية التى ينبغى أن ترتكز عليها خطة التطوير، أهمها: إعادة هيكلة الصناعة من خلال عدد من الآليات مثل: القضاء على القطاع غير المنظم، وتجديد تراخيص التشغيل لجميع أنشطة الصناعة، وتحقيق التكامل بين الحلقات المكونة لها. وكذلك هناك ضرورة للتوقف النهائى عن بيع الدجاج الحى خارج المزارع والتحوُّل إلى بيع الدجاج المجمَّد استناداً إلى بعض السياسات المساندة والمتمثِّلة فى تغيير نمط الاستهلاك السائد حالياً، والتوسع فى إنشاء المجازر الآلية ونصف الآلية، وتوفير التجهيزات اللازمة للتحول من بيع الدجاج الحى إلى بيع الدجاج المجمَّد من ثلاجات الحفظ والتبريد ووسائل النقل المجهَّزة.

وتتضمن محاور التطوير كذلك ضرورة تفعيل القوانين والقرارات السابقة التى تتعلق بالصناعة وإصدار قوانين جديدة لتنظيم الصناعة بعد الرجوع إلى النظم والقواعد المتبعة فى هذا المجال على مستوى العالم. فى هذا السياق يُقترح إنشاء نظام تأمين على جميع حلقات الصناعة، بهدف تعويض المنتجين فى حالة التعرض لأية مخاطر يشتمل عليها النظام. وكذلك يُوصى بتشديد الرقابة على جميع الأنشطة الإنتاجية ومحال البيع للتأكد من مطابقة الأنشطة للاشتراطات الصحية والبيئية. وأخيراً يوصى بإنشاء نظام معلومات كامل يشتمل على بيانات مفصّلة عن جميع حلقات صناعة الدواجن فى مصر، بهدف

تتبع الأنشطة داخل الصناعة مما يساهم فى عملية الرقابة والتنظيم، ويساعد على رفع كفاءة إدارة الأزمات فى المستقبل.

وتقدَّر التكلفة المبدئية لتنفيذ أهم آليات الخطة بنحو ١,٢٧ مليار جنيه، ويتم تمويلها من عدة جهات حكومية وغير حكومية، أهمها، هيئات التنمية الدولية، والصناديق العربية للتنمية، وبرنامج تحديث الصناعة للاتحاد الأوروبى، والمستثمرين والقطاع الخاص ورجال الأعمال، والاتحاد العام لمنتجى الدواجن، والصندوق الاجتماعى للتنمية، والبنوك المحلية.

مقدِّمة

تُعد صناعة الدواجن من الصناعات الواعدة فى مصر، والتى تمتعت بدعم ومساندة كبيرة من قبل الحكومة منذ إنشائها. فقد أصدرت الدولة العديد من القوانين والقرارات المساندة للصناعة والمشجِّعة على الاستثمار فيها، أهمها التصريح للمنتجين بالحصول على الأعلاف المدعَّمة، والموافقة على إقامة مشروعات الدواجن على الأراضى الزراعية، وإعفاء بعض مشروعات الصناعة من الضرائب مدة عشر سنوات من تاريخ الإنشاء، وزيادة التسهيلات الائتمانية، وحماية صناعة الدواجن محلياً بحظر استيراد الدواجن عام ١٩٨٦، ثم فرض تعريفة جمركية عالية على واردات الدواجن بلغت ٨٠٪ عام ١٩٩٧. وقد دفعت هذه المحفِّزات بعجلة الاستثمار فى الصناعة وحلقاتها، حيث تراوحت إجمالى الاستثمارات فيها بين ١٥–١٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤، إضافةً إلى رأس المال العامل والذى يصل إلى نحو ٥ مليارات جنيهًا فى السنة. هذا، وتستوعب حلقات الصناعة نحو ١,٤ مليون عامل فى حالة تشغيلها كاملة، بيد أن الطاقة الإنتاجية الفعلية –خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٤– قد استوعبت نحو ١,٠١ مليون عامل فى السنة.

وتأتى لحوم الدواجن –إلى جانب اللحوم الحمراء والأسماك– فى مقدِّمة مجموعة البروتينات الحيوانية التى تشتمل عليها إستراتيجيات الأمن الغذائى فى مصر بوجه عام. ونتيجة لكون إنتاج لحوم الدواجن يُعدُّ أكثر كفاءة –نسبةً إلى إنتاج اللحوم الحمراء– فقد تم التوسع فى إنتاج الدواجن كمصدر رخيص للبروتين الحيوانى فى مصر، مقارنةً بالمصادر الأخرى[١]. وبلغ إجمالى استهلاك لحوم الدواجن فى مصر نحو ٦٦٤ ألف طن عام ٢٠٠٥، منها ٥٥٩ ألف طن دجاج تسمين –تمثِّل ٨٤٪ من إجمالى استهلاك الدواجن فى مصر– و١٠٥ ألف طن لحم دجاج بلدى وبط وأوز ورومى وأرانب. كما بلغ استهلاك مصر من البيض نحو ٥ مليارات بيضة عام ٢٠٠٥، منها ٤ مليارات بيضة أبيض وأحمر، ومليون بيضة بلدى. وباستخدام أسعار المستهلك يصل إجمالى إنفاق المستهلكين على منتجات الدواجن نحو ٨ مليارات جنيه فى السنة.

[١] لا يزال متوسط نصيب الفرد من لحوم الدجاج فى مصر منخفضًا نسبياً مقارنةً بالكثير من دول العالم، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الدجاج فى مصر ٩ كجم فى السنة، بينما يصل إلى ١١,٩ كجم على مستوى العالم، و٢٠,٩ كجم فى الاتحاد الأوروبى، و٥٠,٢ كجم فى الولايات المتحدة، و٣٥,٦ كجم فى السعودية، و٦٤,٨ كجم فى الإمارات العربية.

وقد بدأ تعرض الصناعة لتهديداتٍ منذ شهر أكتوبر لعام ٢٠٠٥ نتيجة إحجام المستهلكين عن شراء الدواجن عقب ظهور مرض أنفلونزا الطيور بالصين. ثم أصبح تاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٦ تاريخاً هاماً فى حياة الصناعة، حين أعلنت الحكومة المصرية رسمياً ظهور مرض أنفلونزا الطيور فى مصر، وبدأ التعامل مع الأزمة –منذ ذلك الوقت– من خلال حملات التوعية والإعدامات والتعويضات وغيرها. وقد أظهرت الأزمة ضعف الهيكل الحالى للصناعة وحساسيته لأى تغيرات أو مخاطر تواجهها نتيجة لعدم وجود رقابة ومتابعة من الجهات المعنية على مدى صحة وسلامة الأنشطة المُنفَّذة، وكبر حجم القطاع غير الرسمى، وزيادة التحايل والالتفاف على القوانين والقرارات التى صدرت لصالح هذا القطاع. وقد تسبب ذلك فى تكبد الصناعة والعاملين بها خسائر جسيمة خلال فترة انتشار المرض والتعامل معه والتى قد تبلغ حوالى ٤ أشهر.

فى هذا السياق تهدف الدراسة إلى تحليل هيكل صناعة الدواجن فى مصر، من خلال عرض لأهم ملامح الصناعة وحلقاتها الإنتاجية، ودراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التى تواجهها، خاصةً بعد ظهور مرض أنفلونزا الطيور، ثم وضع خطة مقترحة لتطوير الصناعة فى المرحلة المقبلة. فى هذا الإطار تم استخدام الأسلوب الوصفى التحليلى، والاعتماد على نتائج مقابلات شخصية تم إجراؤها مع الخبراء المهتمين بالصناعة وأبرز العاملين بها بهدف التعرف على آرائهم حول الوضع الراهن للصناعة ومدى تأثرها بالأزمة، ثم مناقشة مقترحاتهم لتطوير الصناعة. إلى جانب ذلك تم الاعتماد على قاعدة بيانات التشريعات المصرية للحصول على القرارات والقوانين المنظمة لصناعة الدواجن فى مصر. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وبيانات الهيئة العامة للخدمات البيطرية للتعرف على هيكل الإنتاج وحجم الإعدامات منذ بداية الأزمة.

وتنقسم الدراسة إلى قسمين رئيسيين؛ يعرض القسم الأول هيكل صناعة الدواجن فى مصر وحلقاتها، وأهم الكيانات العاملة بها، ثم تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التى تواجهها. أما القسم الثانى فيبدأ بإلقاء الضوء على تداعيات أزمة أنفلونزا الطيور على الصناعة، ثم استعراض مقترحات التطوير المطلوب وترجمتها فى شكل خطة تنفيذية يتم تحديد مداها الزمنى وتكلفتها ومصادر التمويل الممكنة.

القسم الأول
تحليل هيكل صناعة الدواجن فى مصر

تُعتبر صناعة الدواجن أحد الأنشطة الإنتاجية الزراعية الهامة فى مصر، حيثُ تُعدُّ أحد المصادر الرئيسية للدخل الزراعى بصفة عامة والإنتاج الحيوانى بصفة خاصة. كما تُعدُّ الدواجن من أهم مصادر البروتين الحيوانى التى تتمتع بقبول كبير من قبل المستهلك المصرى، لرخص ثمنها، مقارنة بمصادر البورتين الحيوانى الأخرى من اللحوم والأسماك. فى هذا السياق يقوم هذا القسم بعرض الوضع الراهن لصناعة الدواجن فى مصر من خلال عرض الهيكل العام للصناعة وأبرز الكيانات بها، وأهم نقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات بالصناعة.

١. ١ ملامح صناعة الدواجن فى مصر:

ظلَّ إنتاج الدواجن فى مصر قاصرًا على القطاع الريفى حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، ومع الزيادة السكانية المستمرة وزيادة الطلب على الدواجن ظهرت صناعة الدواجن المتخصصة وانتشرت المزارع التجارية، فكانت المؤسسة العامة للدواجن –التى أُنشئت فى مصر عام ١٩٦٤– هى أول هيئة متخصصة فى إنتاج الدواجن بطريقة حديثة، على نطاق تجارى واسع. وأصبحت صناعة الدواجن من المشاريع الزراعية التجارية الهامة التى تحظى برعاية وتشجيع الدولة. فتقدم الحكومة الدعم والحماية للصناعة من خلال فرض تعريفة جمركية بلغت ٣٢٪ –فى التعريفة الصادرة فى سبتمبر ٢٠٠٤– على استيراد الدواجن وأجزائها، وذلك لتهيئة البيئة المناسبة لتلبية احتياجات الطلب المحلِّى من تلك الصناعة بأسعار مناسبة[١]. وقد ترتب على تشجيع الدولة نمو الصناعة بشكل ملحوظ مما جذب إليها كلاً من الاستثمارات الخاصة والحكومية، ومن ثم تم التوسع فى مزارع إنتاج لحوم الدواجن والبيض. فضلاً عن الصناعات المكمِّلة كصناعة الأعلاف والأدوية والأمصال اللازمة لتربية الدواجن. حيث تراوحت إجمالى الاستثمارات فى صناعة الدواجن بين ١٥–١٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤.

وتتكون صناعة الدواجن من مجموعة من الحلقات الإنتاجية المترابطة، تبدأ بحلقة الجدود وتنتهى بحلقة مزارع إنتاج دجاج التسمين وحلقة إنتاج البيض. وتتبع صناعة الدواجن بعض الحلقات

[١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء، المرجع السابق.

المكمِّلة منها حلقة مصانع إنتاج علف الدواجن وحلقة المجازر. ويوضح الشكل رقم (١) تسلسل حلقات صناعة الدواجن.

شكل (١)

حلقات صناعة الدواجن وإنتاجها الفعلى خلال عام ٢٠٠٤

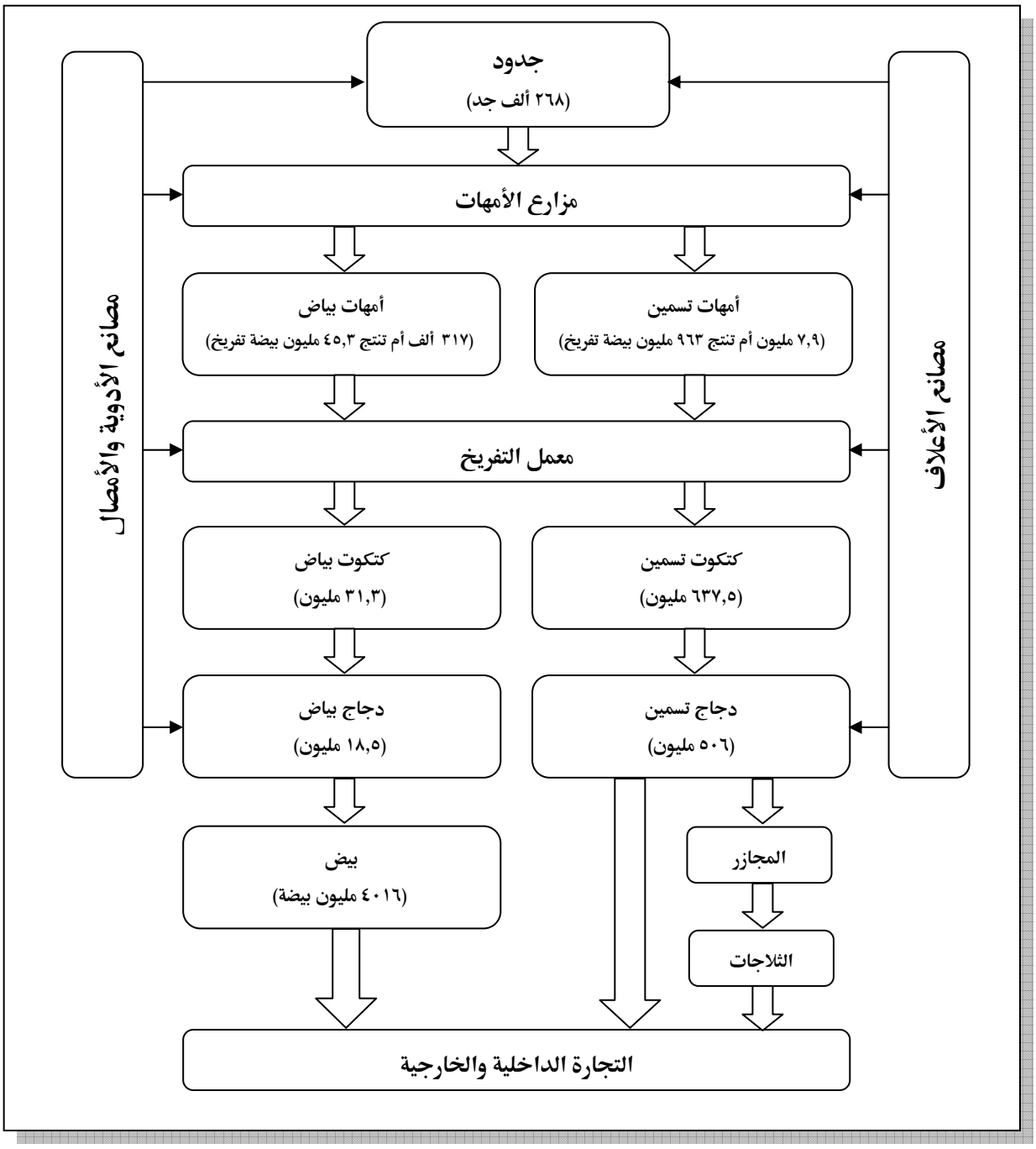

الحلقة الأولى: مزارع الجدود:

تُعدُّ حلقة الجدود الحلقة الأولى فى صناعة الدواجن فى مصر والعالم، حيث تقوم مـزارع الجـدود باستيراد الكتاكيت من شركات عالمية لإنتاج الأمهات. ويوجد فى مصر خمس مزارع جدود رئيسية، هى: الوطنية والقاهرة وكوهية والوادى والكنانة. وتخضع هذه المزارع لأعلـى درجـات الوقايـة البيطريـة والأمـن الحيوى، للحفاظ على صحة القطعان، وتدنية احتمال انتقال الأمراض لها. ويبلغ إجمالى السعة الإنتاجية لمزارع الجدود بمصر نحو ٢٦٨ ألف كتكوت جد، تصل قيمتها إلى ١٢,٠٦ مليون دولار. ويغطـى إنتاجهـا احتياجات السوق المحلية من أمهات البياض وأمهات التسمين.

الحلقة الثانية: مزارع الأمهات:

تعتبر هذه الحلقة هى أساس إنتاج الدواجن فى مصر سواء دجاج التسمين أو البيض. وتنقـسم إلى أمهات دجاج التسمين وأمهات دجاج البياض. فيتم إنتاج بيض التفريخ لدجاج التسمين فى مزارع أمهات دجاج التسمين، ويبلغ عددها ٣٦٥ مزرعة موزعة على محافظـات الجمهوريـة. وتتركـز هـذه المـزارع فـى النوبارية والدقهلية والجيزة والشرقية والمنوفية على الترتيب، حيث يوجد بهـا ٧٤,٢٪ مـن إجمـالى عـدد مزارع أمهات دجاج التسمين على مـستوى الجمهوريـة. ويبلـغ عـدد عنـابر الإنتـاج بهـذه المـزارع ٢١٨٨ عنبرًا، ١١٪ منها متوقف عن العمل. وتبلغ الطاقة الإنتاجية الفعلية لأمهات دجاج التسمين ٧,٩٧ مليـون دجاجة أم –تمثل ٨٢,٥٪ من الطاقة التصميمية لإجمالى العنابر– تنتج ٩٦٣,١ مليون بيضة سنويًا —تمثـل ٦٢,٣٪ من إجمالى الطاقة الكلية السنوية لبيض التفريخ.

أما بالنسبة لمزارع أمهات دجاج البيض فتُعدُّ أساس إنتاج البيض. ويبلـغ عـدد هـذه المـزارع فـى مصر ٢٩ مزرعة، تضم ١٤١ عنبراً ٤٢٪ منها متوقف، ولذا يبلغ عدد أمهات دجاج البيـاض فـى العنـابر العاملة نحو ٣١٧ ألف دجاجة –تمثل ٤١,٨٪ من الطاقة التصميمية لإجمالى العنـابر– يـصل إنتاجهـا إلى ١٥١,٥ مليون بيضة تفريخ فى السنة —تمثل ٢٩,٩٪ مـن الطاقـة الكليـة. ويتركـز إنتـاج أمهـات الـدجاج البياض فى محافظات الجيزة والإسماعيلية والبحيرة وكفر الشيخ ومنطقة النوبارية كمـا فـى الجـدول رقـم (١) بملحق الجداول.

الحلقة الثالثة: معامل التفريخ:

تعتمد هذه الحلقة على نتاج حلقة مزارع أمهات دجاج التسمين فى الحصول على بيض التفريخ. وتقوم بتهيئة الظروف المناسبة لإنتاج الكتاكيت التى هى المُدخل الأساسى لمزارع دجاج التسمين. ويصل عدد معامل التفريخ إلى ١٩٥ معملاً –١٩٪ منها متوقف– تنتج كتاكيت لكل من دجاج التسمين والدجاج البياض، وتستوعب نحو ١٢٠٧ مليون بيضة فى السنة. ويصل عدد البيض المفرخ لدجاج التسمين نحو ٧٩٢ مليون بيضة سنويًا، بينما يصل عدد البيض المفرخ للدجاج البياض نحو ٦٣ مليون بيضة سنويًا. ويصل عدد الكتاكيت المنتجة فى هذه المرحلة نحو ٦٣٧,٥ مليون كتكوت دجاج تسمين و٣١,٣ مليون كتكوت دجاج بياض، وهو ما يكفى حاجة الإنتاج المحلِّى.

الحلقة الرابعة: مزارع إنتاج دجاج التسمين:

وتعتبر هذه المرحلة أهم حلقات صناعة الدواجن وأوسعها انتشارًا فى محافظات الجمهورية. حيث تقوم عليها جميع الحلقات الأخرى فى الصناعة. ويوضح جدول رقم (٢) بملحق الجداول أن إجمالى عدد مزارع دجاج التسمين يصل إلى ١٥,٦٧ ألف مزرعة على مستوى الجمهورية تصل طاقتها التصميمية الكلية إلى ٩٢٢,٩٢٤ مليون دجاجة سنويًا، وتتركز المزارع فى سبع محافظات رئيسية يوجد بها ٧٣٪ من إجمالى عدد مزارع التسمين على مستوى الجمهورية، تمثل طاقتها التصميمية ٧٠,٧٨٪ من إجمالى الطاقة الإنتاجية الكلية لمزارع دجاج التسمين على مستوى الجمهورية كما هو موضح بالجدول رقم (١). وتضم كل مزرعة عنبر إنتاج واحد أو أكثر، فيبلغ إجمالى عدد العنابر التى تضمها مزارع التسمين نحو ٢٥,٩١ ألف عنبر إنتاج، منها ٢٠,٤٥٪ متوقف.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية الفعلية لمزارع دجاج التسمين ٥٠٥,٥ مليون دجاجة سنويًا، تمثِّل نحو ٥٤,٧٧٪ من إجمالى السعة الإنتاجية الكلية لمزارع الدواجن. وبالرغم من الفارق الكبير بين الطاقة الإنتاجية الكلية والإنتاج الفعلى إلا أن حجم الإنتاج الفعلى يغطى حاجة الاستهلاك المحلِّى.

إلا أن مزارع دجاج التسمين صغيرة السعة (تقل سعتها عن ٢٠ ألف دجاجة) هى المزارع السائدة فى صناعة الدواجن فى مصر، إذ تصل لنحو ٩٤٪ من إجمالى عدد مزارع تسمين الدواجن فى مصر. وهذه السعة الصغيرة لا تمكن المنتج من استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج. وبالتالى لا تستفيد من نظم الرعاية الصحية الحديثة التى تقلل من نسب النفوق، أو أساليب التغذية الآلية التى تؤدى إلى تقليل

الفاقد فى كمية العلف، وبالتالى ارتفاع تكاليف الإنتاج فى المزارع الصغيرة السعة. كما أن عدم توافر التمويل الكافى لدى معظم المنتجين فى المزارع ذات السعات الصغيرة والاعتماد على وسيط يقوم بتوفير مدخلات الإنتاج –من كتاكيت وعلف وأدوية البيطرية المطلوبة– يؤثر على قدرة المنتج فى الاختيار والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من عناصر الإنتاج.

جدول (١)

إنتاج دجاج التسمين فى أهم محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤

المحافظة	عدد المزارع	الطاقة الإنتاجية الكلية (مليون دجاجة/سنة)	الطاقة الإنتاجية الفعلية (مليون دجاجة/سنة)	نسبة استغلال الطاقة الكلية (٪)
الشرقية	٢٧٩١	١٥٨,٧٥٢	٧٨,٨٦٩	٤٩,٦
الدقهلية	٢١٧٨	١٤١,٠٧٧	٦٢,٢٩٤	٤٤,٢
الغربية	١٩٤٦	١٠٥,١٢٩	٨٦,٠٤٥	٨١,٨
القليوبية	١٦٤٧	٨٥,٧٢١	٤٩,٣٤٩	٥٧,٦
المنيا	١٢٢٦	٤٤,٢٨١	٢٤,٧١٨	٥٥,٨
البحيرة	٩٨٦	٦٣,٦٤٢	٤٧,٦٩٨	٧٤,٩٥
الجيزة	٦٩٠	٥٤,٦٢١	٣١,٣٤١	٥٧,٤
الإجمالى	**١١٤٦٤**	**٦٥٣,٢١٤**	**٣٨٠,٣١٤**	**٥٨,٢٢**
إجمالى الجمهورية	**١٥٦٦٨**	**٩٢٢,٩٢٤**	**٥٠٥,٤٩٩**	**٥٤,٧٧**
النسبة إلى إجمالى الجمهورية	**٪٧٣,١٧**	**٪٧٠,٧٨**	**٪٧٥,٢٤**	

المصدر: تم حسابه من جدول رقم (٢) بملحق الجداول

الحلقة الخامسة: مزارع دجاج إنتاج البيض:

يوضح الجدول رقم (٣) بملحق الجداول أن إجمالى عدد مزارع دجاج إنتاج البيض –فى مصر– يصل إلى ١,٤٦ ألف مزرعة موزعة على محافظات الجمهورية. وتتركز مزارع إنتاج البيض فى ست محافظات رئيسية هى الشرقية والقليوبية والجيزة والغربية والدقهلية والمنوفية على الترتيب. حيث يوجد بها ٨٢,٨ ٪ من إجمالى عدد مزارع دجاج إنتاج البيض. ويبلغ عدد العنابر التى تضمها مزارع دجاج إنتاج البيض ٣,٣٩ ألف عنبر، ٢٩٪ منها متوقف. وتضم العنابر العاملة ١٨,٥ مليون دجاجة بياض، تصل

طاقتها الإنتاجية الفعلية إلى ٤,٠٢ مليارات بيضة سنويًا تغطى الاستهلاك المحلِّى، ويصدر جزء منه للخارج.

الحلقة السادسة: مصانع أعلاف الدواجن:

يصل عدد مصانع أعلاف الدواجن ٣٢٣ مصنعًا على مستوى الجمهورية كما فى جدول رقم (٤) بملحق الجداول، ٤٩,٦٪ منها متوقف. ويبلغ حجم الإنتاج الفعلى للمصانع العاملة ٤٩٩ ألف طن علف سنويًا. ويستهلك الدجاج البياض ما يعادل نحو ١٨٪ فقط من إجمالى حجم إنتاج الأعلاف، بينما يذهب باقى الإنتاج إلى دجاج التسمين. ويعانى إنتاج أعلاف الدواجن بشكل عام من انخفاض الجودة وعدم المطابقة للمواصفات القياسية لتسمين الدجاج، مما يضطر المنتجين إلى استخدام إضافات أخرى ترفع من تكاليف الإنتاج. كما أن الكثير من مصانع الأعلاف العاملة لا يتم تشغيلها بكامل طاقتها، مما يؤدى أيضاً إلى ارتفاع تكلفة إنتاج طن العلف وتحميل هذه الزيادة على سعر الطن.

الحلقة السابعة: تجارة الدواجن:

وتنقسم تجارة الدواجن فى مصر إلى تجارة داخلية وتجارة خارجية لمنتجات الدواجن المختلفة

- التجارة الداخلية: تضم صناعة الدواجن فى مصر قطاعين رئيسيين هما القطاع التقليدى والقطاع التجارى الحديث. ويتمثِّل القطاع التقليدى فى محال الدواجن التى تقوم ببيع الطيور الحية للمستهلكين، بينما يتمثِّل القطاع التجارى الحديث فى الشركات الكبرى التى تنتج الدواجن المجمَّدة ومنتجاتها المختلفة. ولما كان النمط السائد فى مصر هو بيع الدجاج الحى –حيث يمثِّل ٨٢٪ من حجم تجارة الدواجن– فقد انتشرت محال بيع الدواجن الحية فى جميع القرى والمدن. فقد بلغ عدد محال بيع الدواجن فى مصر ١٥,٨٩٢ ألف محل دجاج حىّ بالإضافة إلى ٤,٣٠٥ ألف رياشة تقوم بتنظيف الدجاج، إلا أن هذه المحال يفتقر معظمها إلى الاشتراطات الصحية والبيئية. كما تُعدُّ تجهيزات هذه المحال والرياشات بدائية وبسيطة، تتمثِّل فى قفص أو أكثر من حديد متُعدُّد الأدوار وحوض مياه ورياشه وديب فريزر. ويمكن تقسيم نظم تسويق الدواجن فى مصر إلى:

— النظام البدائى: ويتمثِّل فى التعامل المباشر –فى الطيور الحية فقط– بين المنتج والمستهلك النهائى. وينتشر هذا النمط فى الأسواق والمزارع الصغيرة التى تقوم بالإنتاج والتسويق بنفسها وكذلك فى التربية المنزلية.

- النظام التقليدى: ويتمثَّل فى بيع المزارع الطيور الحية لتجَّار الجملة أو تجَّـار التجزئـة. ويـتم البيـع للمستهلك النهائى فى صورة طيور حية، حيث تجرى عمليات الذبح والتنظيف فى المحال التجارية بطريقة بدائية بدون مراعاة الاعتبارات الصحية والبيئية.
- النظام محدود التطور: ويتميز عن سابقه بدخول خدمة نزع الريش والتنظيف فـى المراحـل الأولى مـن المسلك التسويقى، عبر مجازر يدوية أو نصف آلية. حيث تصل إلى منافذ البيع فى صورة دجاج مبرَّد أو مجمَّد، أو فى صورة أجزاء دجاج مبرَّدة أو مجمَّدة. وقد يدخل فى هـذه المرحلـة وسـطاء آخـرون، وهم المورِّدون المتعاقدون مع هذه الجهات. أو يتم التعامل معهم بشكل مباشر. وقد يتطلـب الأمـر فـى هذه المرحلة أن تجرى عمليات التعبئة والتغليف للمستهلك النهائى.
- النظام المتطور: وتزداد فى هذا النظام درجة التجهيز والتصنيع والإعـداد للحـوم الـدواجن لتـصل إلى المستهلك النهائى فى صورة مصنَّعات متُعدِّدة الأشكال والأنـواع. وغالبًـا مـا يتحقـق ذلـك مـن خـلال مجازر آلية حديثة فى المسلك التسويقى أو على الأقل مجازر نصف آلية. وفى المراحل المتوسـطة مـن هذا المسلك يتواجد المجزر الآلى ونـصف الآلى بـصورة أساسـية. كمـا قـد يتواجـد الوسـطاء أو التجـار المورِّدون سواء فيما بين المزرعة والمجازر أو فيما بين المجازر ومحلات بيع التجزئة.

- التجارة الخارجية: استطاعت صناعة الدواجن فى مصر اختراق الأسواق الخارجية وتصدير منتجاتها من: بيض التفريخ، وبيض المائدة، ولحوم الدواجن المجمَّدة، ومصنعات لحوم الدواجن إلى الخـارج. وقـد بلغت قيمة الصادرات المصرية من منتجات الدواجن نحو ١٠,٤ مليون دولار عـام ٢٠٠٥، مـصدَّرة إلى ٣٢ دولة على مستوى العالم. وتتمثِّل صادرات مصر من منتجات الدواجن فى التالى:

- صادرات بيض التفريخ: بلغت قيمة صادرات مصر من بـيض التفـريخ نحـو ٦,٨١ مليـون دولار عـام ٢٠٠٥. حيث تقوم مصر بالتصدير لـ ٢٧ دولة على مستوى العالم، أهمها الإمـارات العربيـة المتحـدة (٣٣,١٢٪ من إجمالى قيمة صادرات بيض التفريخ لعام ٢٠٠٥)، وتليها السودان وليبيـا وكينيـا علـى الترتيب.
- صادرات بيض المائدة: بلغت قيمة صادرات مـصر مـن بـيض المائـدة نحـو ٢٨٢,٣٢ ألـف دولار عـام ٢٠٠٥. ويأتى على رأس الدول المستوردة العراق بنسبة ٥٢,٣١٪ من إجمالى قيمة الـصادرات المـصرية من بيض المائدة، تليها تركيا والسعودية والسودان على الترتيـب. هـذا إضـافةً إلى الإمـارات العربيـة

المتحدة وسوريا والأردن وإيطاليا وكينيا وقطر ونيوزيلندا ونيكارجوا والولايات المتحدة الأمريكية وأوغندا وكوت دى فوار ورومانيا.

- صادرات لحوم الدجاج: بلغت قيمة الصادرات المصرية من لحوم الدجاج نحو ٣,٣١٣ ملايين دولار عام ٢٠٠٥. وتقوم مصر بالتصدير لنحو ٢١ دولة، أهمها السودان التى تمثِّل ٦٤,١٩٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية من لحوم الدواجن، تليها سوريا وقطر وأثيوبيا على الترتيب.

١. ٢ الكيانات الرئيسية فى صناعة الدواجن فى مصر:

يعمل فى صناعة الدواجن عدد من الكيانات الرئيسية التى تؤثر بشكل مباشر على المحاور الأساسية التى تقوم عليها الصناعة. ويتمثل أهم هذه الكيانات فى كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وبورصة الدواجن الرئيسية، والاتحاد العام لمنتجى الدواجن، وتجار الجملة.

- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى:**

تهتم الوزارة فى الأساس بالأبعاد التنظيمية والأطر التشريعية المنظمة للصناعة على المستوى القومى، ومن ثم يتمثل دور الوزارة فى النقاط التالية:

- إصدار التشريعات والقوانين والقرارات التى تنظم الصناعة، ومتابعة تنفيذها.
- الإشراف على حلقات الصناعة من خلال أجهزة الوزراة للتأكد من الالتزام بالأسس التنظيمية الموضوعة، واستيفاء اشتراطات السلامة والأمن الحيوى.
- إصدار تراخيص الإنشاء والتشغيل لكل وحدات حلقات الصناعة.
- إصدار تراخيص التصدير والاستيراد الخاصة بمنتجات الدواجن ومستلزمات الإنتاج.
- وضع السياسات والبرامج المطلوبة لتنمية الصناعة بهدف زيادة الإنتاج الحيوانى والارتقاء بجودته.
- مسح وتجميع وإصدار البيانات الخاصة بقطاع الدواجن فى مصر.
- توفير الخدمات البيطرية فى مجالات الإنتاج الحيوانى والداجنى عن طريق مديريات الطب البيطرى والوحدات البيطرية المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية.
- تقديم الإرشادات للمربين لرفع كفاءة إنتاج الدواجن وتوضيح أساليب التعامل مع الأمراض والأزمات التى قد تلحق بالقطعان.

- **بورصة الدواجن الرئيسية:**

أُنشِئت بورصة الدواجن الرئيسية ببنها بناءاً على قرار محافظ القليوبية رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٩ كأحد مشروعات صندوق الخدمات بمحافظة القليوبية. ثم تم إنشاء ١٧ فرعاً للبورصة بالمحافظات المختلفة، حيث بدأ العمل الفعلى للبورصة الرئيسية وفروعها بالمحافظات فى ٢٠٠٢/١٢/٢١. ويتشكَّل مجلس إدارة البورصة من أحد عشر عضواً من بينهم خمسة أعضاء من مجلس إدارة الإتحاد العام لمنتجى الدواجن، يرأسهم محافظ القليوبية. وتتمثل المهمة الرئيسية للبورصة فى تحقيق استقرار نسبى فى أسعار الدواجن مع الحفاظ على مصالح كل من المنتج والتاجر والمستهلك. فى هذا الإطار تقوم البورصة بالأدوار التالية[١]:

- القضاء على الاحتكارات الضارة بتجارة الدواجن فى مصر، ووضع ضوابط تمنع التلاعب بالأسعار لصالح أى فئة.
- العمل على تطوير صناعة الدواجن ورفع كفاءتها من خلال دراسة الأوضاع الراهنة ومحاور التطوير الممكنة ثم توفير التمويل اللازم لذلك.
- إظهار العرض والطلب الحقيقى على الدواجن بصورة يومية، وإعلان الأسعار اليومية للدواجن[٢] فى النشرة الاقتصادية بالتليفزيون والقنوات الفضائية وإذاعة القاهرة الكبرى.
- إعطاء تراخيص عمل لمجموعات من السماسرة، وإتباع إجراءات المتابعة والرقابة للتأكد من عدم وجود أى تلاعب أو مخالفات.

- **الإتحاد العام لمنتجى الدواجن:**

أُنشِئ الإتحاد العام لمنتجى الدواجن وفقاً للقانون رقم ٩٦ الصادر عام ١٩٩٨ والذى يقضى بأن يكون للإتحاد الشخصية الاعتبارية ويكون أعضاؤه من المشتغلين بإنتاج وصناعات الدواجن من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين فى القطاع الخاص والتعاونى وقطاع الأعمال العام. وتتمثل المهمة الرئيسية للإتحاد فى رعاية المصالح المشتركة لأعضائه، والسعى إلى حماية وزيادة الثروة الداجنة، وتنمية الاستثمار فى

[١] لواء عبد الغفار يوسف، المدير التنفيذى لبورصة الدواجن الرئيسية ببنها.

[٢] يتغير السعر بالزيادة أو النقصان فى حدود ١٥ قرشاً فقط طبقا لمسافة المزارع أو وزن الدجاج.

الأنشطة المتصلة بها، وتطوير أساليب إنتاجها وصناعتها وفقاً للمواصفات القياسية العالمية[١]. فى هذا الإطار يقوم الإتحاد بالأدوار التالية:

- التنسيق بين حلقات الإنتاج المختلفة (الجدود وأمهات التسمين ودجاج اللحم وأمهات البيض وقطعان البيض التجارية) مع اتخاذ القرارات المناسبة لإحداث الاستقرار النسبى فى أسعار هذه المنتجات.
- حل المشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الدواجن والتنسيق الكامل فى ذلك مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة.
- وضع الآليات التنفيذية لبرنامج تحديث صناعة الدواجن ونظم السلامة والأمن الحيوى والجودة الشاملة وتسويق المنتجات الداجنة.
- إعداد الدراسات الواقعية لوضع آليات تحفيز وتشجيع تصدير المنتجات الداجنة المصرية والتى تنطبق عليها شروط الجودة الشاملة مما يعطيها القدرة التنافسية على للانطلاق فى الأسواق الخارجية.

هذا، ويضم الإتحاد فى عضويته تسع شعب تمثل الحلقات الإنتاجية لصناعة الدواجن، وهى شعبة الأصول والجدود، وشعبة أمهات التسمين، وشعبة أمهات البياض، وشعبة معامل التفريخ، وشعبة بيض المائدة، وشعبة بدارى اللحم، وشعبة المجازر وإنتاج لحوم الدواجن، وشعبة الأعلاف، وشعبة الأدوية واللقاحات والمواد البيولوجية الأخرى. وتتكون موارد الإتحاد من:

- حصيلة رسوم القيد فى عضوية الإتحاد وإعادة العضوية.
- الاشتراكات السنوية والغرامات التى يدفعها الأعضاء.
- مقابل الخدمات الخاصة التى يؤديها الإتحاد لأعضائه.
- الهبات والتبرعات والإعانات التى يقبلها مجلس إدارة الإتحاد وتوافق عليها سلطات الدولة المختصة.
- الإيرادات الناشئة عن ممارسة الإتحاد لنشاطه وعائد مشروعاته المتعلقة بتحقيق أغراضه.
- القروض والمنح الأجنبية التى تمنحها الدولة للإتحاد.

[١] قاعدة التشريعات المصرية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٠ (مكرر)، فى ١٦ مايو سنة ١٩٩٨، قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٨، بشأن إنشاء الاتحاد العام لمنتجى الدواجن.

- **تجَّار الجملة:**

على الرغم من وجود بورصة الدواجن الرئيسية وعملها على إحداث استقرار نسبى فى الأسعار والقضاء على الاحتكارات، إلا أنه لا يزال هناك عدد من تجار الجملة يحتكرون تجارة وتسويق الدجاج على مستوى الجمهورية، حيث أن هذه الفئة لا زالت تتحكم –بشكل أو بأخر– فى أسعار شراء الدواجن من المزرعة وأسعار البيع للمستهلك تحايلاً على الضوابط والمعايير الموضوعة من قبل البورصة والتفافاً حول الأسعار المعلنة رسمياً حتى يتسنى لهم تحقيق أرباح فردية. وينتمى إلى هذه الطائفة كذلك مستوردو الذرة الصفراء وفول الصويا والمركزات، الذين لهم دور تحكمى لا يمكن الاستهانة به فى سوق أعلاف الدواجن فى مصر.

١. ٣ تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بصناعة الدواجن فى مصر:

فى ضوء ما تم استعراضه من هيكل لصناعة الدواجن فى مصر وأهم الكيانات العاملة فيه، يهتم الجزء التالى بعرض وتحليل أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بالصناعة.

- **نقاط القوة:**

– تكامل هيكل الصناعة وكبر حجم الاستثمارات الموجهة لها:

تتمتَّع صناعة الدواجن فى مصر بوجود هيكل متكامل ينتشر فى جميع محافظات الجمهورية، بحجم استثمارات يتراوح بين ١٥–١٨ مليار جنيه. فكما سبقت الإشارة تشتمل الصناعة المحلية على جميع الحلقات سواء الأساسية أو المكملة، كما تتمتع هذه الحلقات بتوفر عناصر ومستلزمات الإنتاج المطلوبة. هذا بالإضافة إلى أن هناك من الكيانات التنظيمية العاملة فى الصناعة ما يضمن كفاءة سير وتنظيم العمل بالصناعة ككل، حيث يمكن أن تحقق ذلك من خلال تكامل وتعاون كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وبورصة الدواجن الرئيسية، والاتحاد العام لمنتجى الدواجن.

– نجاح الصناعة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من استهلاك الدواجن ومنتجاتها:

وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO، بلغ حجم الاستهلاك المحلى من الدواجن فى مصر نحو ٦٥١ ألف طن عام ٢٠٠٣، فى حين بلغ إنتاج دجاج التسمين نحو ٦٥٢ ألف طن خلال

نفس العام[١]. ومن ثم فإن مصر قد نجحت فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الدواجن منذ عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى انخفاض واردات الدواجن وبالتالى حماية السوق المحلى.

– تَمَكُّن المنتَج المحلى للدواجن من اختراق الأسواق الخارجية:

استطاعت صناعة الدواجن فى مصر اختراق الأسواق الخارجية وتصدير منتجاتها من: بيض التفريخ، وبيض المائدة، ولحوم الدواجن المجمَّدة، ومصنعات لحوم الدواجن إلى الخارج. فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية من منتجات الدواجن نحو ١٠,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥، مُصَدَّرة إلى ٣٢ دولة على مستوى العالم.

- **نقاط الضعف:**

– عدم التنسيق والتكامل بين حلقات الصناعة، وغياب سياسة إنتاجية محددة:

بتدقيق النظر فى حال صناعة الدواجن خلال الفترة السابقة لظهور مرض أنفلونزا الطيور يلاحظ افتقارها إلى سياسة إنتاجية واضحة تحدِّد حجم الإنتاج المطلوب، وعناصر الإنتاج الواجب توافرها. فيُلاحظ أن هناك توسعًا عشوائيًا كبيرًا فى إنشاء مزارع إنتاج دجاج التسمين، ومزارع إنتاج البيض، ومصانع أعلاف الدواجن دون وجود سياسة تخطيطية لهذا التوسع. وقد ترتب على ذلك توقف العديد من هذه المشروعات قبل ظهور الأزمة. وعلى الرغم من توقف بعض المزارع إلا أن الإنتاج المحلِّى كان يغطى حاجة الاستهلاك، بل –وأحيانًا– يوجد فائض للتصدير. فتوجد نسبة غير يسيرة من عناصر الإنتاج المعطلة بالصناعة، تتمثَّل فى ٢٠,٥٪ من إجمالى عدد عنابر دجاج التسمين، و٢٩٪ من إجمالى عنابر دجاج إنتاج البيض، و١١٪ من إجمالى عدد عنابر أمهات الدجاج، و ١٩٪ من إجمالى عدد معامل التفريخ.

– قلة عدد مجازر الدواجن وضعف كفاءتها وسوء توزيعها على محافظات الجمهورية:

تعانى الصناعة من وجود عجز كبير فى طاقة مجازر الدواجن الحالية مقارنة بالطاقة الإنتاجية للدواجن. حيث يبلغ عدد المجازر فى مصر ١٨٤ مجزرًا، تبلغ طاقتها الإنتاجية –فى حالة تشغيلها بكامل طاقتها– نحو ١٨٧ مليون دجاجة سنويًا. وتمثِّل هذه النسبة نحو ٣٧٪ من حجم الإنتاج الفعلى لدجاج التسمين فى مصر، ونحو ٢٠٪ فقط من الطاقة الإنتاجية الكلية. هذا، كما تعانى أغلب المجازر

[١] تم تصدير الباقى للخارج.

الحالية من ضعف كفاءتها، حيث لا يحظى أغلبها بالحد الأدنى من الاشتراطات الصحية الواجب توافرها.

ولا تقتصر مشكلة المجازر على قلة عددها وانخفاض كفاءتها فحسب، وإنما تمتد كذلك إلى نطاق توزيعها على محافظات الجمهورية. فيشير الجدول رقم (٧) بملحق الجداول إلى أن هناك محافظات يتركز بها الإنتاج بينما تُعدُّ طاقة المجازر بها منخفضة مثل محافظات الغربية والشرقية والدقهلية. فى حين أن هناك بعض المحافظات بها مجازر بينما إنتاجها من الدواجن منخفض، وعلى رأسها محافظة القاهرة. كما أظهرت الإحصاءات أن هناك محافظات ومناطق رئيسية فى إنتاج دجاج التسمين ليس بها مجازر على الإطلاق مثل محافظة كفر الشيخ ومنطقة النوبارية.

- عدم الاعتماد على الأساليب السليمة فى تربية الدواجن:

تفتقر الكثير من المزارع العاملة –حاليًا– إلى المواصفات السليمة والمناسبة لتربية الدواجن، مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وكذلك خفض الكفاءة الإنتاجية. وتنعكس أساليب التربية غير السليمة فى ارتفاع معامل التحويل (التحويل من أعلاف ومواد تغذية أخرى إلى لحوم دجاج) لدى أغلب المزارع العاملة فى مختلف حلقات صناعة الدواجن. فعلى الرغم من نجاح الشركات الكبيرة المنشأة على أسس علمية وتكنولوجية حديثة فى الوصول إلى معاملات تحويل منخفضة، إلا أن أغلب المزارع الصغيرة والمنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية لازالت تعانى من ارتفاع معاملات التحويل.

- عدم تفعيل القرارات واللوائح المنظمة للصناعة وضعف الرقابة:

هناك الكثير من القوانين التى تنظِّم صناعة الدواجن فى مصر ولكنها غير مُفعّلة بشكل كبير، وتحتاج إلى إعادة نظر بعد مراجعة القواعد الأمنية والأنظمة الدولية المتبعة فى الصناعة على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال، هناك قرار وزارى صادرًا لسنة ١٩٩٣ يقضى بحظر عرض الدواجن المذبوحة إلا إذا كانت مذبوحة بمجازر مرخص بها قانونًا، كما يقضى بضبط الدواجن المذبوحة التى يتم عرضها للبيع بالمخالفة لهذا القرار. هذا غير أن هذا القرار غير مُفعّل فى أغلب الأحوال، وليس هناك رقابة أو سلطة إلزامية للإجبار على تطبيقه، حيث تنتشر محال بيع الدجاج الحى فى مختلف أنحاء الجمهورية وأغلبها أنشطة غير مرخصة. كذلك، فإنه وفقاً للقرار الوزارى الصادر سنة ٢٠٠٠ بشأن شروط ومواصفات

مجازر الدواجن ينبغى مراعاة عدم إنشاء مجازر الدواجن داخل نطاق التجمعات السكانية، فى حين أنَّ هناك العديد من مجازر الدواجن موجودة بالفعل داخل المناطق السكنية دون وجود رقابة على ذلك.

- نقص المعلومات الدقيقة والتفصيلية:

تعانى الصناعة من نقص كبير فى المعلومات الدقيقة والتفصيلية عن الحلقات الإنتاجية المختلفة. فلا يتوافر للصناعة قاعدة بيانات تفصيلية تتضمن بيانات أو إحصاءات دقيقة مثل حجم الإنتاج الفعلى، وعدد الدورات الإنتاجية، وموعد بدء الدورة، ومواصفات المزارع وسعتها وموقعها وحجم العمالة بها... الخ.

- عظم حجم القطاع غير المنظم بالصناعة:

هناك العديد من مزارع الدواجن المنتشرة على مستوى الجمهورية وغير المسجلة أو المرخص لها بالعمل، بل وأحياناً ما يكون بعضها مرخص ولكن يزاول نشاطاً إنتاجياً مختلفاً عن المرخص له به. فعلى الرغم من وجود بيانات لدى وزارة الزراعة عن عدد مزارع الدواجن وحجمها وطاقتها الإنتاجية، إلا أن هذه البيانات لا تغطى الصناعة ككل، حيث أن المزارع المقامة بدون تصاريح أكثر بكثير من تلك المرخص لها بالعمل والمسجلة لدى وزارة الزراعة. وتؤثر هذه المشكلة على أداء وكفاءة الصناعة حيث أنها تُقام بشكل عشوائى غير منظم دون وجود رقابة على مناطق إقامتها أو المسافات بينها وبين المزارع المجاورة. وكذلك دون إتِّباع الأساليب العلمية فى التربية، مما ينعكس على كفاءة الصناعة بشكل أو بآخر. من ناحية أخرى، يصعب على الحكومة تتبُّع هذا النوع من الأنشطة، ومراقبة أدائه أو إخضاعها للضرائب.

- تدنى هامش ربح المُربِّى نتيجة احتكار تسويق الدجاج الحى:

حيث يحقق المنتجون هامش ربح منخفض مقارنة بالتجَّار، وذلك نتيجة احتكار بعض التجار لتسويق الدجاج الحى واستغلالهم للعوامل المختلفة التى تضطر المنتجين للبيع فى أوقات محددة، ومن ثَمَّ يقومون بعرض أسعار منخفضة نسبيًا على المزارع، محققين بذلك هوامش تسويقية مرتفعة تفوق ما يحققه المنتجون.

- **الفرص:**

- تمثل لحوم الدواجن ٤٣٪ من إجمالى الاستهلاك المحلى من البروتين الحيوانى فى مصر:

فتوضح إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة FAO أن المتوسط السنوى لاستهلاك الفرد من البروتين الحيوانى يبلغ نحو ٢١,١ كجم خلال عام ٢٠٠٣، بينما يبلغ استهلاك الفرد من لحوم الدواجن ما يقرب من ٩,١ كجم بما يعادل ٤٣٪. وبذلك تشغل لحوم الدواجن النسبة الأكبر من الاستهلاك المحلى من البروتين الحيوانى، وذلك لرخص ثمنها مقارنة بمصادر البروتين الحيوانى البديلة من اللحوم والأسماك. وتعد هذه فرصة لانطلاق صناعة الدواجن فى مصر لأنها تتيح للمنتجين فرصاً للتوسع فى الإنتاج.

- دعم الحكومة المستمر لصناعة الدواجن:

تقوم الحكومة المصرية بدعم صناعة الدواجن من خلال بعض التسهيلات كالإعفاءات الضريبية التى يتمتع بها أصحاب مزارع الدواجن والمجازر، حيث ينص قانون الضرائب الجديد على إعفاء كل من مزارع الدواجن والمجازر من الضرائب لمدة عشر سنوات. وذلك من شأنه تشجيع المستثمرين على الدخول فى هذه الصناعة.

كذلك تفرض الحكومة رسوماً جمركية مرتفعة على الواردات من الدواجن، فتبلغ التعريفة الجمركية على منتجات الدواجن نحو ٣٢٪ (فى التعريفة الجمركية الصادرة عام ٢٠٠٤). مما يعمل على حماية المنتج المحلى من المنافسة مع المنتج المستورد، خاصة مع ارتفاع الأسعار المحلية مقارنةً بالأسعار العالمية. فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول المصدرة كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بتصدير بواقى استهلاكها من الدواجن –كالأجزاء الخلفية لاحتوائها على نسب أعلى من الدهون– بأسعار منخفضة لأن شعوبها لا تُقبل على استهلاك هذه الأجزاء.

وأخيراً، تُتاح القروض الميسرة لإنشاء المجازر، مما يسهل من عملية تطوير الصناعة والقضاء على نمط استهلاك الدواجن الحية. ومنها البروتوكول الموقع بين بورصة الدواجن الرئيسية ببنها والبنك الأهلى المصرى الذى يتيح مبلغ قدره ٥٠٠ مليون جنيه كقروض ميسرة للتوسع فى إنشاء المجازر.

- انخفاض العرض العالمى من منتجات الدواجن:

فقد أدَّى انتشار مرض أنفلونزا الطيور فى العديد من الدول المصدرة للدواجن فى الآونة الأخيرة إلى انكماش حجم العرض العالمى من الدواجن ومنتجاتها. مما يتيح الفرصة أمام صناعة الدواجن فى مصر للتوسع فى التصدير للدول المستوردة.

- توافر البنية الأساسية للتوسع فى الإنتاج:

ويسهل توافر هذه البنية عملية التوسع فى الإنتاج مستقبلياً، خاصةً فى ظل وجود فائض كبير غير مستغل من الطاقة التصميمية بجميع حلقات الصناعة من عنابر ومعامل تفريخ وغيرها. حيث تمثِّل العنابر غير العاملة نحو ٢٠,٥٪ من إجمالى عدد عنابر دجاج التسمين، و٢٩٪ من إجمالى عدد عنابر دجاج إنتاج البيض، و١١٪ من إجمالى عدد عنابر أمهات الدجاج، و١٩٪ من إجمالى عدد معامل التفريخ.

- عدم وجود قوة احتكارية مهيمنة على الأنشطة الإنتاجية بالصناعة:

فيتيح عدم وجود قوى احتكارية مهيمنة على إنتاج الدواجن الفرص أمام صغار المستثمرين للدخول فى الصناعة. فتمثل الشركات نحو ٢٠٪ من إجمالى حجم صناعة الدواجن فى مصر، بينما تمثِّل المزارع صغيرة الحجم ٨٠٪ من حجم الصناعة.

- **التهديدات:**

- ظهور مرض أنفلونزا الطيور فى مصر وإمكانية عودته مجدداً:

يشير الخبراء إلى إمكانية تكرار حدوث مرض أنفلونزا الطيور بصفة موسمية خلال الأعوام المقبلة. ويصاحب هذا قلَّة وعى المواطنين بكيفية التعامل مع المرض والطيور المصابة، مما يجعل الصناعة عرضة للانهيار إذا لم تتوافر سياسات وآليات سليمة للتعامل مع المرض، وعلى رأسها سياسات التحصين ونشر الوعى لدى المواطنين.

- ارتفاع نسبة المخاطرة فى صناعة الدواجن بشكل عام:

فقد يؤدى ارتفاع نسبة المخاطرة فى صناعة الدواجن إلى إحجام المستثمرين عن الدخول فى هذه الصناعة. حيث أن حجم الخسارة التى قد يواجهها المربى فى دورة إنتاجية واحدة قد تصل إلى ما يعادل أرباح ثلاث دورات إنتاجية. أيضاً فى ظل نمط استهلاك الدجاج الحى فإن الدواجن منتج لا يمكن تخزينه، فبقائها لدى المربى بعد عمر البيع يجعل تكلفتها أعلى من ثمن بيعها لأنها تستهلك كميات أكبر من الأعلاف للتغذية بما لا يعادل ما تنتجه من لحوم. ذلك فضلاً عن احتمالات إصابتها بالأمراض والأوبئة سريعة الانتشار. ويقابل هذا الحجم من المخاطر ضعف فى سياسات التعويض فى حالة حدوث كوارث أو أزمات مثل أنفلونزا الطيور.

- إمكانية لجوء الحكومة المصرية إلى فتح أبواب الاستيراد:

قد تلجأ الحكومة إلى فتح أبواب استيراد الدواجن ومنتجاتها لتلبية الطلب المحلى على الدواجن فى حال ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة نتيجة لوجود قوى احتكارية فى تجارة الجملة أو انخفاض العرض نتيجة ظهور أزمات أو كوارث كمرض أنفلونزا الطيور. فيمكن أن يؤدى فتح الحكومة باب الاستيراد إلى انهيار الصناعة وخصوصا فى ظل ارتفاع تكلفة الإنتاج محلياً مقارنة بتكلفة الإنتاج فى الدول المصدرة، وبالتالى انخفاض أسعار الدواجن المستوردة نسبةً إلى الأسعار المحلية.

- وجود بعض العقبات التى تحول دون عملية تطوير الصناعة:

ويأتى على رأسها إقبال المستهلك على شراء الدجاج الحى والإحجام عن استهلاك الدجاج المجمد. وعلى الجانب الآخر تعد تكلفة إنشاء المجازر الآلية عالية، كما أن إنشائها يستغرق فترة زمنية طويلة، مما يبطئ من عملية التحول إلى نمط استهلاك الدواجن المجمدة. بالإضافة إلى صعوبة تطبيق اشتراطات العمل الصحية لكثير من المزارع مثل شروط المسافات البينية بين المزارع أو نقل المزارع والمجازر خارج التكتلات السكانية، كذلك عظم القطاع الأهلى أو غير الرسمى فى هذه الصناعة وصعوبة مراقبته أو متابعته.

- الاعتماد على مواد مستوردة فى صناعة الأعلاف:

حيث تقوم مصر باستيراد المكونات الرئيسية للعلف وهى الذرة الصفراء وفول الصويا، وذلك لأن الإنتاج المحلى من هذه المحاصيل لا يغطى حاجة الصناعة. وهذا يجعل صناعة الأعلاف عرضة لتقلبات الأسعار العالمية لتلك المكونات، مما يؤثر على تكلفة إنتاج الدواجن.

ويتضح مما سبق أن صناعة الدواجن فى مصر بهيكلها الحالى تعانى من العديد من نقاط الضعف والقصور، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر وأكثر حساسية للأزمات والكوارث. ومن ثم ينبغى الإسراع فى العمل على تطوير الصناعة وتحسين أوضاعها، خاصةً بعد ظهور مرض أنفلونزا الطيور فى مصر وما ترتب عليه من خسائر تكبدتها الصناعة بمختلف حلقاتها.

القسم الثانى
مقترح تطوير صناعة الدواجن فى مصر
فى ضوء أزمة أنفلونزا الطيور

يقوم هذا القسم بإعداد مقترح لتطوير صناعة الدواجن فى مصر وتحديثها وإعادة هيكلتها، وذلك فى ضوء ما واجهته الصناعة لاحقاً من تهديدات إثر ظهور وانتشار مرض أنفلونزا الطيور فى مصر. حيث تأثَّرت صناعة الدواجن فى الآونة الأخيرة بظهور مرض أنفلونزا الطيور فى مصر، فلحقت بها خسائر جسيمة، نتيجة توقف النشاط الإنتاجى خلال فترة الأزمة، وكذلك إحجام المستهلكين عن استهلاك الدواجن. كما أظهرت الأزمة حاجة الصناعة الماسَّة إلى التطوير ومعالجة نقاط الضعف والقصور للارتقاء بأدائها، وجعلها نشاطًا جذَّابًا للمستثمر، وحتى تتمكَّن مواجهة المخاطر الماثلة فى المستقبل.

٢. ١ أثر أزمة أنفلونزا الطيور على صناعة الدواجن:

ظهر مرض أنفلونزا الطيور بالصين فى شهر أكتوبر ٢٠٠٥، ثم انتقل إلى دول شرق آسيا وغيرها من الدول خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من العام نفسه. وتبع ذلك إعلان الحكومة المصرية فى ١٧ فبراير ٢٠٠٦ ظهور حالات من الطيور المصابة بالمرض فى مصر. وقد تأثرت صناعة الدواجن فى مصر بهذه الأزمة منذ ظهورها بالصين فى أكتوبر ٢٠٠٥، وذلك نتيجة إحجام البعض عن استهلاك الدواجن، مما أدَّى إلى انخفاض الطلب عليها تدريجيًا، وبالتالى انخفاض أسعار البيع بشكل كبير. إضافةً إلى ذلك تسبب ظهور المرض فى خسائر فادحة نتيجة إعدام أعداد كبيرة من الدجاج المصاب أو الواقع فى دائرة الإصابة، ذلك فضلاً عن توقف نشاط إنتاج وبيع الدواجن.

وقد انخفض حجم الطلب على الدواجن فى مصر نتيجة إحجام المستهلكين عن شراء الدواجن عقب ظهور أنفلونزا الطيور بالصين فى أكتوبر ٢٠٠٥، وذلك نتيجة لتردد شائعات عن وجود المرض فى مصر، وكذلك زيادة التركيز الإعلامى على القضية. وكما هو موضح بالشكل رقم (٢) بلغ متوسط سعر كيلو الدجاج الأبيض خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٥ نحو ٧,٢ جنيهات، ثم بدأ فى الانخفاض ليصل إلى ٦,٤ جنيهات للكيلو خلال شهر نوفمبر، بانخفاض قدره ١٢٪ عن أسعار شهر أكتوبر من العام نفسه. واستمر فى الانخفاض خلال شهرى ديسمبر ويناير حتى وصل إلى ٥,١ جنيهات للكيلو فى المتوسط خلال

الثلاثة أسابيع الأولى من شهر فبراير من عام ٢٠٠٦ قبيل إعلان ظهور المرض فى مصر. وبذلك يصل انخفاض أسعار بيع الدواجن البيضاء للمستهلك نحو ٣٠٪ خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ١٧ فبراير ٢٠٠٦. وعلمًا بأن متوسط التكلفة من المزرعة حتى المستهلك تصل إلى ١,٥ جنيهًا للكيلو جرام عن الدجاج الأبيض الحى[١]، فإن سعر البيع فى المزرعة يكون ٥,٧ جنيهات للكيلو جرام حىّ خلال شهر أكتوبر و٣,٦ جنيهاً للكيلو جرام حىّ خلال الثلاثة أسابيع الأولى من شهر فبراير ٢٠٠٦.

شكل (٢)

التطور الأسبوعى لأسعار الدواجن البيضاء

خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٥ إلى فبراير ٢٠٠٦

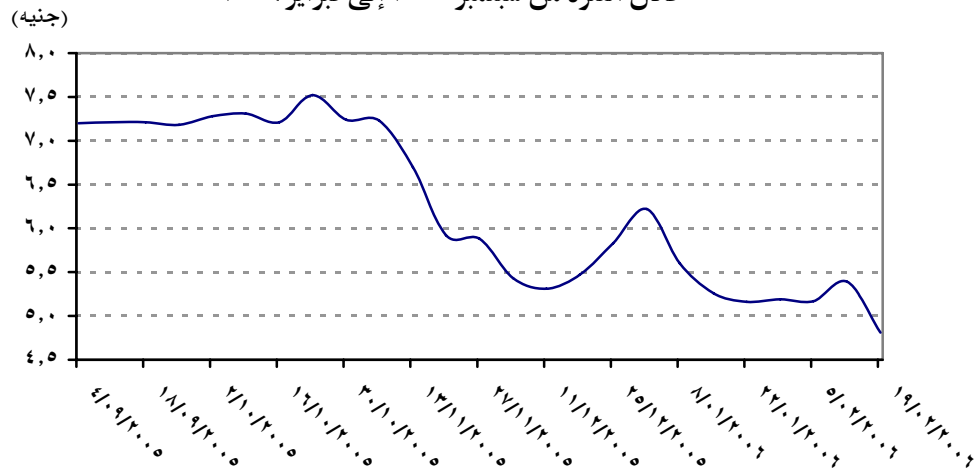

المصدر: تقرير أسعار أهم السلع – الإدارة العامة للمتابعة الخارجية – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء

كما تسبب ظهور مرض أنفلونزا الطيور فى تحقيق حجم كبير من الخسائر نتيجة لإعدام أعداد كبيرة من قطعان الدجاج. فقد ظهر المرض فى محافظات المنيا والقاهرة والجيزة، ثم انتشر فى محافظات أخرى من الجمهورية وهى: القليوبية والبحيرة والغربية والشرقية والإسماعيلية والأقصر وبنى سويف وأسوان والمنوفية والدقهلية والفيوم وسوهاج وكفر الشيخ والإسكندرية وقنا. وفى كل محافظة يتم إعدام جميع الطيور بالمزارع التى تظهر بها الإصابة، بالإضافة إلى الطيور السليمة الواقعة فى مجال دائرة الإصابة بمحيط دائرة نصف قطرها واحد كيلومتر. وقد بلغ إجمالى عدد الدجاج الذى تم إعدامها خلال الفترة من ١٧ فبراير إلى ٢٦ مارس ٢٠٠٦ نحو ١٤,٩٤ مليون دجاجة كما هو موضح بالجدول رقم (٢). ويتم تقدير حجم الخسائر المتحققة بسبب عمليات الإعدام من خلال تقدير قيمة الدجاج فى وقت إعدامه،

[١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء، مرجع سابق

حيث تختلف التكاليف باختلاف نوع الدجاج. وكما هو موضح بالجدول رقم (٢)، تقدَّر إجمالى قيمة الخسائر جراء إعدام الدجاج بنحو ٢٧٢,٧٣ مليون جنيه خلال الفترة من ١٧ فبراير إلى ٢٦ مارس ٢٠٠٦.

جدول (٢)

إعدامات الدواجن والخسارة المقدَّرة

خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢/١٧ إلى ٢٠٠٦/٣/٢٦

النوع	جملة الطيور التى تم إعدامها (ألف طائر)	سعر الطائر (جنيه)	قيمة الخسارة (مليون جنيه)
الجدود	٢٧	٢٦١	٧,٠٥
أمهات تسمين	٣٥٧	٧٠	٢٤,٩٩
أمهات بياض	٩٣٣	٣٠	٢٧,٩٨
دجاج بياض	٩٦٤٠	٢٠	١٩٢,٨١
دجاج تسمين	٣٩٨٠	٥	١٩,٩٠
الإجمالى	**١٤٩٣٧**	–	٢٧٢,٧٣

المصدر: الهيئة العامة للخدمات البيطرية – الإدارة البيطرية للطب الوقائى – بيان لجان متابعة إعدامات الدواجن المصابة بمرض أنفلونزا الطيور والطيور الواقعة فى دائرة الإصابة.

ذلك فضلاً عن الخسائر المتحققة فى كل من بيض التفريخ والكتاكيت. حيث أن مخاوف المنتجين من الدخول فى دورة إنتاجية جديدة –خلال فترة الأزمة– أدت إلى انخفاض الطلب على بيض التفريخ بشكل كبير. لذلك كان يتم بيعه فى السوق كبيض مائدة بسعر أقل بلغ نحو ٣٠٪ من سعر بيض التفريخ. كما انخفض الطلب على الكتاكيت أيضًا لإحجام المنتجين عن شرائها، مما أدَّى إلى انخفاض أسعارها بشكل كبير، ذلك بالإضافة إلى إعدام الكتاكيت التى لم يتم بيعها. إلا أنه من الصعب تقدير حجم الخسائر المتحققة فى بيض التفريخ والكتاكيت بشكل دقيق، لصعوبة الحصول على معلومات عن الأعداد المعدمة والأسعار.

كما أدت الأزمة إلى تحقيق خسائر أخرى على المستوى القومى يتمثَّل أهمها فى التالى:

- انخفاض دخول منتجى الدواجن فى جميع حلقات الصناعة.
- توقف المقترضين من البنوك والصندوق الاجتماعى عن سداد القروض المستحقة عليهم.
- انخفاض حصيلة الضرائب بمقدار الإعفاء الذى ستمنحه الدولة لمنتجى الدواجن.

- توقف الصادرات من منتجات الدواجن ومصنَّعاتها، التى بلغت قيمتها نحو ١٠,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥.
- إعدام أنواع نادرة من الطيور يصعب تعويضها، وإغلاق حديقة الحيوانات.
- القضاء على السلالات المحلية من الدواجن.
- تعطل الاستثمارات فى حلقات صناعة الدواجن.
- توقع انخفاض قيمة الإنتاج الزراعى خلال عام ٢٠٠٦ –بشكل كبير– نتيجة انتشار المرض.
- تقلص حجم نشاط مصانع الأعلاف نتيجة انخفاض الطلب على الأعلاف.
- زيادة عدد المتعطلين فى الصناعة.

٢. ٢ مقترحات تطوير صناعة الدواجن فى مصر:

يتضمن مقترح التطوير عدداً من المحاور الرئيسية التى تتصدى بالأساس لنقاط الضعف السابق ذكرها، والتى تهدف إلى تحويل صناعة الدواجن فى مصر إلى صناعة حديثة تتكامل حلقاتها وتطبق كافة معايير السلامة والأمن الحيوى ويتحقق فيها القدرة على التتبع والشفافية لضمان جودة وسلامة كل من مدخلات ومخرجات الصناعة. وفيما يلى عرض تفصيلى لمحاور التطوير المقترحة.

- **التوقف النهائى عن بيع الدجاج الحى خارج المزارع:**

أظهرت الأزمة مدى الخطورة التى يتعرض إليها المواطنون نتيجة تداول وبيع الدجاج حيًا، وما يترتب عليه من إمكانية التعرض للإصابة بالأمراض. هذا إلى جانب أن أغلب محال بيع الطيور الحية تفتقر إلى الاشتراطات الصحية والبيئية اللازمة، مما قد يؤدى إلى سهولة انتشار الميكروبات ومن ثم الإضرار بالصحة العامة للمواطنين. لذا، تكون نقطة الانطلاق فى تطوير الصناعة هى التوقف عن بيع الدجاج الحى خارج المزارع، والتحول إلى بيع الدجاج المجمد. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة عدم تراجع الحكومة عن قرارها بهذا الشأن، بل وضرورة تشديد الرقابة والمتابعة على المحال التجارية للتأكد من الالتزام بتطبيقه. وجدير بالذكر أن هناك بعض المتطلبات الفرعية التى ينبغى استيفاؤها حتى يتسنى للحكومة تفعيل قرار منع بيع الدجاج الحى، وإلزام كل من العاملين بالصناعة والمواطنين بتقبله. وتتمثَّل هذه المتطلبات فى النقاط التالية:

- التسويق الاجتماعى للدجاج المجمَّد:

تُعدُّ مصر واحدة من الدول القليلة –على مستوى العالم– التى مازالت تتعامل فى بيع وتداول الدجاج الحى. فقد توقفت أغلب الدول عن هذا النمط الاستهلاكى وتحولت إلى استهلاك الدجاج المجمد. وعليه ينبغى العمل على تغيير نمط الاستهلاك الحالى من خلال نشر الوعى الصحى والبيئى لدى أفراد المجتمع. ويساعد على عملية التحول هذه القيام بحملات توعية للمواطنين تلقى الضوء على خطورة تربية الدواجن فى المنازل أو فوق الأسطح والأماكن المكشوفة، خاصَّة وأن أغلب حالات الإصابة البشرية بأنفلونزا الطيور على مستوى العالم كانت لمخالطين للطيور الحية بشكل ملاصق. وكذلك التسويق لفكرة شراء الدجاج المجمد من خلال توضيح مراحل عملية الذبح والتجميد والتغليف التى تتم داخل المجازر ومقارنتها بعملية الذبح فى المحال التجارية.

- رفع كفاءة المجازر الحالية، والتوسع فى إنشاء مجازر حديثة:

تأتى أهمية رفع كفاءة المجازر الحالية بعد استعراض الوضع الراهن لمجازر الدواجن فى مصر من حيث عدد المجازر المتوقفة، ومقارنة نسبة المجازر اليدوية للآلية ونصف الآلية. لذلك ينبغى العمل على رفع كفاءة هذه المجازر وتجهيزها للعمل بكامل طاقتها، حيث أن أغلب المجازر الآلية والنصف آلية لا تستغل حاليًا طاقتها التصميمية كاملًة. ويقترح أن يتم مضاعفة فترة تشغيل هذه المجازر –بعد رفع كفاءتها– إلى ٢٠ ساعة يومياً لاستيعاب أكبر حجم ممكن من الإنتاج إلى أن يتم التوسع فى إنشاء مجازر جديدة. من ناحيًة أخرى، هناك ضرورة للتوسع فى إنشاء مجازر آلية ونصف آلية حديثة[١]، حيث أن الطاقة الكلية للمجازر الحالية لا تكفى لاستيعاب الإنتاج المحلى والذى يبلغ نحو ٢ مليون دجاجة يوميًا.

وبالرجوع إلى تقديرات بورصة الدواجن الرئيسية بخصوص حجم الاستثمارات الواجب توافرها اتضح أن التكلفة الإجمالية لإنشاء مجازر آلية طاقة ٣٠٠٠، و١٥٠٠، و٥٠٠ طائر/ساعة تبلغ نحو ١٥، و٥، و٢ مليون جنيه على الترتيب. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية الدور الذى تلعبه الحكومة فى تشجيع القطاع الخاص على الإقبال على الاستثمار فى هذا المجال من خلال توفير القروض والتسهيلات الائتمانية

[١] انظر الملحق (أ).

اللازمة، وكذلك توفير الضمانات الكافية التى تُعضِّد من جدوى عائد هذه الاستثمارات، والتى يتمثل أهمها فى:

- تشديد الرقابة على عدم بيع الدجاج الحى بالمحال التجارية حتى لا تُستثمر أموال فى إنشاء المجازر ثم تتوقف بسبب عدم وجود طلب على الدجاج المجمد أو عدم توافر مدخلات الإنتاج المطلوبة لتشغيلها من دجاج التسمين.
- عدم فتح باب استيراد الدواجن المجمدة لمنع منافسة الإنتاج المحلى من الدجاج المبرَّد والمجمَّد. بل ويوصى بالإبقاء على الرسوم الجمركية على واردات الدواجن عند المستوى الحالى (٣٢٪) وعدم تخفيضها.

– توفير التجهيزات اللازمة للتحول من بيع الدجاج الحى إلى بيع الدجاج المجمَّد:

يتطلب التحول من بيع الدجاج حيًا إلى بيعه مجمدًا بعض التجهيزات الواجب توفيرها أو تقديم تسهيلات بشأن توفيرها، من أهمها توفير ثلاجات الحفظ والتبريد لدى المحال التجارية التى كانت تعمل فى بيع الدجاج الحى، حتى يتسنى للبائعين حفظ الدجاج الوارد إليهم من المجازر. هذا إلى جانب ضرورة تحويل محال البيع الحالية إلى منافذ بيع مُعدَّة ومجهزة بمختلف التجهيزات اللازمة. إلا أنه يمكن تأجيل هذه الخطوة إلى وقت لاحق، والتعامل مع محال البيع الحالية كمنافذ بيع مؤقتة بعد إمدادها بثلاجات الحفظ فقط.

– إنشاء شركة مساهمة لذبح وبيع وتسويق الدجاج المجمد:

تهدف الشركة بالأساس إلى تنظيم عرض الدواجن –الداخلى والخارجى– وتوزيعها على الأسواق وفقاً للطلب عليها فى مناطق الاستهلاك المختلفة. فتقوم الشركة بشراء الدجاج الحى من مزارع دجاج التسمين طبقاً لأسعار بورصة الدواجن، وتتولى عملية الذبح والتسويق والبيع. وينبغى أن تمتلك الشركة الوسائل التى تساعد على رفع كفاءتها وتحقيق التكامل الداخلى فى عملها وهى المجازر الآلية الحديثة، ووسائل النقل المبرَّدة، وكذلك منافذ البيع المجهزة[١]. هذا، غير أنه يُقترح أن تمثل الشركة جزءاً فقط من سوق الدواجن والأنشطة التابعة، حتى لا يكون هناك قوة احتكارية تقوم بالتسويق والبيع، ومن ثم تتحكم بشكل أو آخر فى تحديد الأسعار، وكى تكون مثالاً نموذجياً رائداً ينظم السوق ثم يفتح الباب للتنافس.

[١] لمزيد من التفاصيل انظر الخطة التنفيذية.

- **إعادة هيكلة وتطوير الصناعة:**

ويُعد هذا من الخطوات الرئيسية فى التطوير بعد ما أبرزته الأزمة من افتقار حلقات الصناعة إلى التنسيق، وعظم حجم القطاع غير الرسمى والأنشطة غير المرخصة، وكذلك عدم استيفاء الصناعة للجوانب الوقائية والاشتراطات الصحية. لذا، فهناك ضرورة قصوى إلى إعادة الهيكلة بحيث تتكامل الحلقات مع بعضها البعض، فيتناسب حجم الإنتاج فى كل حلقة مع المطلوب من الحلقة التى تليها، والإنتاج المعروض من الحلقة التى تسبقها فى سلسلة حلقات الصناعة. وكذلك القضاء على القطاع غير الرسمى، وتطوير الوحدات الإنتاجية بجميع الحلقات باستيفاء الجوانب الصحية البيئية واشتراطات السلامة والأمن الحيوى.

- **تفعيل القرارات المنظمة للصناعة وتطوير الإطار التشريعى الحالى:**

كما سبق الإشارة، هناك العديد من القوانين والقرارات الوزارية الصادرة بشأن تنظيم الصناعة والتى تُعدُّ غير مُفعّلة بشكل كبير مما أدى إلى تعاظم خسائر ظهور مرض أنفلونزا الطيور. لذا ينبغى العمل على تفعيل هذه القوانين والقرارات ومتابعة تطبيقها من خلال تكثيف دور أجهزة المتابعة والرقابة على حلقات الصناعة المختلفة، وتشديد العقوبة على المخالفين. هذا كما يُوصى بإعادة النظر فى القاعدة التشريعية الحالية بشكل عام لتحديد مدى ملاءمتها لما تتطلبه عملية إعادة تنظيم الصناعة، وذلك بعد الرجوع إلى النظم والقواعد المتبعة فى هذا المجال على مستوى العالم.

- **إنشاء نظام تأمين يشمل جميع حلقات الصناعة:**

يُقترح إنشاء نظام تأمين إجبارى على جميع حلقات الصناعة يكفُل تعويض المنتجين فى حالة التعرض لأية مخاطر يشتمل عليها النظام، ويعمل على التأكد من سلامة الأنشطة الإنتاجية المنفَّذة. وينطوى النظام على مجموعة من القواعد والاشتراطات الفنية والصحية المعمول بها دوليًا، والتى تضمن تطبيق قواعد الأمن الحيوى وتحقيق أسس الجودة فى صناعة الدواجن وحلقاتها المختلفة[١]. وعليه، تُلزم جميع حلقات الصناعة بتطبيق هذه القواعد، حيث تقوم الجهة المسؤولة عن نظام التأمين بالتفتيش على المزارع والمصانع بشكل منتظم، للتأكد من التزامها بالقواعد المنصوص عليها.

[١] تقوم بعض الدول بإنشاء هذه القواعد فى إطار نظام إدارة جودة متكامل لصناعة الدواجن يُطلق علية Quality Management Scheme (QMS).

- **تكثيف عمليات المتابعة والرقابة على مختلف حلقات الصناعة**

ويأتى هذا وفقًا لطبيعة الصناعة فى مصر حيث أن حجم القطاع غير المنظم يُعد كبيراً نسبًة إلى القطاع المنظم. ومن ثم ينبغى العمل على تتبع الأنشطة الإنتاجية بجميع حلقات الصناعة من خلال جميع الجهات الرقابية والإشرافية التابعة لوزارتى الزراعة واستصلاح الأراضى والصحة والسكان. فى هذا الإطار يُوصى بتفعيل وتكثيف دور الإدارة العامة للمجازر فى الرقابة على المجازر ومحال بيع الدجاج المجمَّد، من خلال تخصيص لجان تفتيش للمرور بشكل دورى على المجازر ومحال البيع، للتأكد من موافاتها للشروط الصحية، وضمان عدم قيام نشاط بيع الدجاج الحى. ويُقترح زيادة الصلاحيات المعطاة للإدارة العامة للمجازر، وكذلك لجان التفتيش، فيما يتعلق بضبط المخالفات أو إيقاف النشاط للحالات المخالفة. كذلك ينبغى تفعيل وتكثيف دور الإدارات البيطرية فى المتابعة والرقابة على المزارع لضمان توافر الشروط الصحية البيطرية. هذا بالإضافة إلى ضرورة تكثيف عمليات المتابعة للتأكد من القضاء على نشاط تربية الطيور فوق أسطح المنازل وفى الأماكن المكشوفة.

- **تطوير نظام معلومات وقاعدة بيانات مفصلة لصناعة الدواجن فى مصر:**

يرمى هذا المقترح إلى تطوير نظام معلومات كامل، يشتمل على بيانات مفصّلة عن جميع حلقات صناعة الدواجن فى مصر، والحلقات المكملة والمرتبطة بها. وهذا من شأنه تتبع النشاط الإنتاجى فى مراحله المختلفة مما يساهم فى عملية الرقابة والتنظيم، ويساعد على رفع كفاءة إدارة الأزمات فى المستقبل. وتغطى قاعدة البيانات الصناعة بأكملها، بما فى ذلك بيانات عن مدخلات ومخرجات الصناعة، وعدد المزارع وطاقتها الإنتاجية، وعدد المصانع وحجم الاستثمارات، وتاريخ بدء وانتهاء الدورات الإنتاجية، وحجم الاستيراد والتصدير، وعدد المجازر وطاقتها وسعتها، وغيرها. ويتم تكليف جهة فنية بتطوير ومتابعة وتحديث النظام بشكل دورى. ويعرض ملحق (ب) تفصيل البيانات التى يقترح تضمينها فى قاعدة البيانات.

٢. ٣ الخطة التنفيذية لمقترح التطوير:

يقوم هذا الجزء بعرض خطة تنفيذية متكاملة لمقترح تطوير صناعة الدواجن بمصر على النحو التالى:

جدول (٤)

الخطة التنفيذية لمقترح تطوير صناعة الدواجن بمصر

١- آليات يتم تنفيذها على المدى القصير (يوليو ٢٠٠٦ - ديسمبر ٢٠٠٦)

المقترح	سياسات مساندة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة
التوقُّف عن بيع الدجاج الحىّ خارج المزارع، والتحوُّل إلى بيع الدجاج المجمَّد	التسويق الاجتماعى للدجاج المجمَّد	• نشر الوعى الصحى والبيئى لتغيير نمط الاستهلاك السائد، والتحول إلى شراء الدجاج المجمَّد بدلاً من الدجاج الحىّ من خلال وسائل الإعلام المختلفة. • تنظيم حملة إعلامية لتوضيح مراحل الذبح والفرز والتنظيف والتعبئة التى تتم داخل المجزر، ومقارنتها بعملية الذبح فى المحال التجارية، لتشجيع المجتمع على الإقبال على شراء الدجاج الحىّ. • إشراك المجتمع المدنى فى نشر التوعية من خلال الجمعيات الأهلية وغيرها.	• وزارة الصحة والسكان • وزارة الإعلام • الجمعيات الأهلية
	رفع كفاءة المجازر الحالية والتوسع فى إنشاء مجازر حديثة	• رفع كفاءة المجازر الموجودة حاليًا عن طريق إلزام مالكيها بالقيام بأعمال الصيانة المطلوبة، واستيفاء كامل الاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها بالقرار الوزارى رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٠٠٠ بشأن شروط ومواصفات مجازر الدواجن، وكذلك مضاعفة فترة التشغيل الحالية إلى ٢٠ ساعة يومياً لاستيعاب ضعف الكمية الحالية حتى يتم الانتهاء من إنشاء المجازر الجديدة. • حصر وتحديد سعات ثلاجات الحفظ والتبريد الملحقة بالمجازر الحالية لتحديد العجز	• الهيئة العامة للخدمات البيطرية • الاتحاد العام لمنتجى الدواجن • بنك التنمية والائتمان الزراعى • وزارة التعاون الدولى • القطاع الخاص والمستثمرون

١- آليات يتم تنفيذها على المدى القصير (يوليو ٢٠٠٦ – ديسمبر ٢٠٠٦)			
المقترح	**سياسات مساندة**	**آليات التنفيذ**	**الجهات المنفذة**
		ومعالجته ورفع كفاءتها. ● البدء فى إنشاء ٢٥ مجزراً طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة، ومجزرين طاقة ١٥٠٠ طائر/ساعة، وثلاثة مجازر طاقة ٥٠٠ طائر/ساعة موزعة على ١٨ محافظة وفقاً لمقترح الخطة التنفيذية والزمنية لإنشاء المجازر وتوزيعها على مستوى الجمهورية بملحق (أ). ● إتاحة قروض بفائدة ميسرة لتشجيع الاستثمار فى مجال المجازر وملحقاتها.	ورجال الأعمال ● الصندوق الاجتماعى للتنمية
	توفير التجهيزات اللازمة للتحوُّل من بيع الدجاج الحىّ إلى بيع الدجاج المجمَّد	● توفير ثلاجات الحفظ والتبريد لدى المحال التجارية التى كانت تعمل سابقاً فى بيع الدجاج الحى. ● التعاقد مع شركات نقل متخصصة، وإتاحة قروض بفائدة ميسرة لها، لشراء وسائل النقل المطلوبة لنقل وتوزيع الدجاج المجمَّد على المحال التجارية ومنافذ البيع والجمعيات الاستهلاكية.	● البورصة الرئيسية للدواجن ● الاتحاد العام لمنتجى الدواجن ● بنك التنمية والائتمان الزراعى ● الصندوق الاجتماعى للتنمية ● وزارة التعاون الدولى
إعادة الهيكلة وتطوير صناعة الدواجن		● القيام بحملة فحص لحصر جميع المزارع والمصانع والمجازر ومحال البيع المخالفة للمواصفات الصحية، وشروط الأمن الحيوى المنصوص عليها رسمياً على مستوى الجمهورية. ● إعطاء مهلة زمنية مناسبة للوحدات الإنتاجية المخالفة للمواصفات الصحية لتوفيق أوضاعها، وفى حالة انتهاء المهلة وعدم استيفاء المواصفات المنصوص عليها يتم وقف النشاط. ● تجديد تراخيص تشغيل جميع الوحدات والأنشطة التابعة للصناعة، بعد التأكد من استيفاء شروط الأمن الصحى والحيوى.	● وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ● الهيئة العامة للخدمات البيطرية ● وزارة الصحة والسكان ● وزارة التعاون الدولى

١- آليات يتم تنفيذها على المدى القصير (يوليو ٢٠٠٦ – ديسمبر ٢٠٠٦)			
المقترح	**سياسات مساندة**	**آليات التنفيذ**	**الجهات المنفذة**
		• عدم إعطاء تراخيص لإنشاء مجازر يدوية جديدة.	

٢- آليات يتم تنفيذها على المدى المتوسط (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨)			
المقترح	**سياسات مساندة**	**آليات التنفيذ**	**الجهات المنفذة**
التوقف عن بيع الدجاج الحىّ، والتحوُّل إلى بيع الدجاج المجمَّد	استكمال التوسع فى إنشاء مجازر حديثة	• متابعة تنفيذ خطة التوسع فى إنشاء المجازر بإنشاء ٢٤ مجزراً طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة موزعة على ٩ محافظات وفقاً لمقترح الخطة التنفيذية والزمنية لإنشاء المجازر وتوزيعها على مستوى الجمهورية بملحق (أ).	• الاتحاد العام لمنتجى الدواجن • بنك التنمية والائتمان الزراعى • وزارة التعاون الدولى
	توفير التجهيزات اللازمة للتحوُّل من بيع الدجاج الحىّ إلى بيع الدجاج المجمَّد	• وضع خطة لتحويل محال البيع الحالية إلى منافذ بيع مجهَّزة بكامل التجهيزات اللازمة التى تضمن توافر الاشتراطات الصحية والوقائية.	• البورصة الرئيسية للدواجن • الاتحاد العام لمنتجى الدواجن • بنك التنمية والائتمان الزراعى • الصندوق الاجتماعى للتنمية • وزارة التعاون الدولى
	إنشاء شركة مساهمة لبيع وتسويق الدجاج المجمد	• تُنشأ الشركة برأس مال عامل قدره ٥٠٠ مليون جنيه يغطى تكاليف الإنشاء فى الدورة الأولى، وتكاليف المجازر والسيارات المبردة، وإنشاء الفروع فى المحافظات ومنافذ البيع. • تستغرق عملية إنشاء الشركة عاماً حتى تبدأ التشغيل. • تُنشئ الشركة ١٢ مجزراً فى المحافظات الرئيسية فى إنتاج الدواجن، على أن تكون طاقة المجزر ٣٠٠٠ طائر/ساعة.	• البورصة الرئيسية للدواجن • الاتحاد العام لمنتجى الدواجن • بنك التنمية والائتمان الزراعى. • وزارة التعاون الدولى

٢- آليات يتم تنفيذها على المدى المتوسط (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨)			
المقترح	سياسات مساندة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة
		• تمتلك الشركة ١٢ سيارة مبرَّدة تنقل الدجاج المبرَّد من المجازر إلى محلات البيع والمنافذ والجمعيات الاستهلاكية	
إعادة الهيكلة وتطوير صناعة الدواجن		• نقل المزارع والمجازر المقامة داخل الكتل السكنية إلى مناطق غير سكنية –كالظهير الصحراوى– لحماية السكان من أى مخاطر ممكنة، وتحويل هذه المنشآت إلى أنشطة أخرى غير إنتاج الدواجن، أو الاستفادة منها فى إنشاء مدارس أو وحدات صحية أو بيطرية، ومنح مزايا لمشاريع الدواجن التى تتم فى الأراضى الصحراوية بعيداً عن السكان. • البدء فى تطوير مزارع إنتاج دجاج التسمين ودجاج البياض الحالية حتى يتسنى لها العمل بأساليب تكنولوجية متطورة تحسن الإنتاج وترفع من كفاءته.	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى • الهيئة العامة للخدمات البيطرية • وزارة الصحة والسكان
إنشاء نظام تأمين على جميع حلقات الصناعة		• إنشاء صندوق تأمين لصناعة الدواجن يتولى مهمة تعويض المتضررين من أى أزمات تُلحق الضرر بالصناعة مثل أنفلونزا الطيور، أو انخفاض الأسعار، وغيرها. • تتكوَّن موارده من الاشتراك السنوى الذى يتم الاتفاق عليه، والذى يختلف من حلقة لأخرى طبقاً لطبيعة كل حلقة ودرجة تعرضها للمخاطر، فالدجاجة الجد أعلى قيمة من الدجاجة الأم، والدجاجة الأم أعلى قيمة من دجاجة التسمين أو دجاجة البيض...الخ. • يضم الصندوق إدارة فنية تختص برصد أى مخاطر طبيعية أو سعريه تتعرض لها الصناعة وتحليلها وتقدير تكلفتها، وإدارة مالية تتولى الإشراف المالى على إيرادات ومصروفات الصندوق.	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى • البورصة الرئيسية لدواجن • الاتحاد العام لمنتجى الدواجن

٢- آليات يتم تنفيذها على المدى المتوسط (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨)			
المقترح	سياسات مساندة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة
		• يعمل الصندوق وفق لائحة يتم الاتفاق عليها من قبل العاملين فى جميع حلقات صناعة الدواجن فى مصر. وتقوم اللائحة بتحديد: – أنواع المخاطر التى يتم تعويضها. – أساليب تقدير المخاطر فى كل حلقة. – الحد الذى يبدأ عنده التعويض. – نسبة التعويض من حجم الخسائر المتحققة. – أقصى وقت لصرف التعويض.	
تطوير نظام معلومات وقاعدة بيانات مفصلة لصناعة الدواجن فى مصر		• تكليف إحدى الجهات ذات الخبرة فى إنشاء نظم المعلومات بتقديم مقترح تفصيلى لمشروع إنشاء نظام معلومات لصناعة الدواجن فى مصر، متضمناً هيكل النظام، والجدول الزمنى لإنشائه، ودورية التحديث،والتكلفة المبدئية للمشروع. • يتم المشروع بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والكيانات التابعة لها على مستوى الجمهورية، حيث يتم العمل على تجميع البيانات وتدقيقها للتأكد من صحتها، وكذلك تحديثها بشكل دورى منتظم. • إنشاء نظام معلومات جغرافى Geographic Information System (GIS) يوضِّح توزيع الأنشطة الإنتاجية التابعة لمختلف حلقات الصناعة على محافظات الجمهورية. ويهتم النظام بالتفرقة بين طبيعة الأنشطة المتضمنة وحجمها فى كل محافظة، حتى يسهل تتبع تطورات	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى • مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار–مجلس الوزراء • مركز النظم الخبيرة بوزارة الزراعة

٢- آليات يتم تنفيذها على المدى المتوسط (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨)			
المقترح	سياسات مساندة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة
		الصناعة، وكذلك تحديد بؤر الإصابة بالأمراض ومدى انتشارها. ● إنشاء شبكة داخلية Intranet تتيح للجهات الحكومية المعنية الحصول على البيانات والمعلومات المتضمنة فى النظام.	

٣- آليات يتم تنفيذها على المدى الطويل (٢٠٠٩ – ...)		
المقترح	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة
إعادة الهيكلة وتطوير صناعة الدواجن	● استكمال خطة تطوير مزارع إنتاج دجاج التسمين ودجاج البياض الحالية حتى يتسنى لها العمل بأساليب تكنولوجية متطورة تحسن الإنتاج وترفع من كفاءته. ● تطوير نظام إدارة جودة Quality Management Scheme لصناعة الدواجن، يتضمن القواعد والمواصفات السليمة التى على الأنشطة الالتزام بها.	● وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ● وزارة الصناعة والتجارة ● الاتحاد العام لمنتجى الدواجن ● الهيئة العامة للخدمات البيطرية

٤- آليات تبدأ فور تنفيذ الخطة و بصورة مستمرة		
المقترح	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة
إعادة الهيكلة وتطوير صناعة الدواجن	● وضع سقف –سنويًا– لعدد الجدود التى يتم تربيتها، وعدد الأمهات التى يتم إنتاجها، وفقًا لحاجة السوق. وذلك وفقًا لحجم المنتج النهائى المطلوب من دجاج التسمين وبيض المائدة (وقد يؤخذ فى الاعتبار متوسط حجم الاستهلاك فى الخمسة أعوام السابقة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥). ● تنظيم حركة الدخول والخروج من كل من حلقات الإنتاج بما يتناسب مع سقف الإنتاج الذى تم تحديده. فلا يتم إصدار تراخيص لمزارع تسمين جديدة إذا كان عدد المزارع الحالى يغطِّى	● وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ● وزارة الصناعة والتجارة ● الاتحاد العام لمنتجى الدواجن ● الهيئة العامة للخدمات

٤- آليات تبدأ فور تنفيذ الخطة و بصورة مستمرة		
المقترح	**آليات التنفيذ**	**الجهات المنفذة**
	حاجة السوق المحلية والخارجية. ويتم إبلاغ الجهة المسؤولة فى حالة توقف أى نشاط إنتاجى بأى حلقة من الحلقات حتى يتسنى لهذه الجهة تعديل معلوماتها عن حجم الإنتاج المتوقع. • التشجيع على الاستثمار فى مجال إنشاء شركات دواجن حديثة، تقوم بتطبيق النظم الحديثة فى الأراضى الصحراوية البعيدة عن السكان، وتكون متكاملة الحلقات بحيث يخرج منها مباشرة المنتج للمستهلك النهائى. • القضاء على القطاع غير المنظم فى الصناعة من خلال تكثيف عمليات الرقابة والمتابعة لحظر تربية الطيور بالمنازل، والبدء فى دراسة طرق توفير أنشطة اقتصادية للأسر التى تعتمد على تربية الدواجن كمصدر أساسى للدخل. • زيادة عدد الأطباء البيطريين العاملين بالإدارات البيطرية فى المحافظات والمراكز، ورفع كفاءتهم.	البيطرية • وزارة الصحة والسكان
تفعيل القرارات المنظمة للصناعة وتطوير الإطار التشريعى الحالى	• تفعيل القرار الوزارى رقم ١٣٢٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن تنظيم تداول الدواجن المذبوحة والذى يقضى بحظر عرض الدواجن المذبوحة للاستهلاك الآدمى إلا إذا كانت مذبوحة فى مجازر مرخص بها قانونًا، وعليه تُتخذ الإجراءات القانونية للحالات المخالفة. • تفعيل القرار الوزارى رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٠٠٠ بشأن شروط ومواصفات مجازر الدواجن، الذى يتضمن الاشتراطات التى يجب توافرها بمجازر الدواجن بأنواعها، والأقسام التى يجب	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى • وزارة التضامن الاجتماعى

٤- آليات تبدأ فور تنفيذ الخطة و بصورة مستمرة		
المقترح	**آليات التنفيذ**	**الجهات المنفذة**
	إنشاؤها بالمجزر تبعًا لنوعه (آلى-نصف آلى-يدوى). • الاستفادة من الأطر التشريعية المنظمة لصناعة الدواجن على المستوى الدولى لتحديد ما ينبغى استحداثه من قواعد إضافية لتنظيم الصناعة فى مصر.	
تكثيف عمليات المتابعة والرقابة على مختلف حلقات الصناعة	• تفعيل وتكثيف دور الإدارة العامة للمجازر فى الرقابة على المجازر ومحال بيع الدجاج المجمَّد، من خلال تخصيص لجان تفتيش للمرور بشكل دورى على المجازر ومحال البيع، للتأكد من موافاتها للشروط الصحية، وضمان عدم قيام نشاط بيع الدجاج الحىّ. • زيادة الصلاحيات المعطاة للإدارة العامة للمجازر، وكذلك لجان التفتيش، فيما يتعلق بضبط المخالفات أو إيقاف النشاط للحالات المخالفة. • تكثيف وتفعيل دور الإدارات البيطرية فى المتابعة والرقابة على المزارع لضمان توافر الشروط الصحية البيطرية. • تكثيف عمليات المتابعة للتأكد من القضاء على نشاط تربية الطيور فوق أسطح المنازل وفى الأماكن المكشوفة.	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى • وزارة الصحة والسكان • الهيئة العامة للخدمات البيطرية

٢. ٤ التكلفة التقديرية لتنفيذ بعض آليات الخطة ومصادر تمويلها:

يقوم هذا الجزء بتقدير التكلفة المبدئية لتنفيذ بعض آليات الخطة؛ حيث أنه لم يتم تقدير تكلفة باقى الآليات نظراً لصعوبة الوصول إلى تقديرات دقيقة فى الوقت القصير المتاح للدراسة. على أن يتم ذلك عند تصميم خطة تفصيلية متكاملة استرشاداً بالخطة المقدمة بالدراسة، وفى حضور أطراف من الجهات المعنية بالتنفيذ والتمويل. وفيما يلى استعراض لحجم التمويل المطلوب وتفصيلاته:

جدول (٥)

التكلفة التقديرية لتنفيذ بعض آليات الخطة

آلية التطوير	التكلفة المقدرة (بالمليون جنيه)	التفاصيل
إنشاء ٤٩ مجزراً	٦٧٦	متضمنة ١٨٠ مليون جنيه تكلفة إنشاء ١٢ مجزراً تابعاً لشركة تسويق الدواجن (تفاصيل تقدير التكلفة بملحق (أ))
تطوير محلات بيع الدواجن	٤٠	بواقع ٥٠٠٠ جنيه لكل محل من إجمالى ١٥،٨٩٢ ألف محل بتكلفة إجمالية قدرها ٧٩،٤٦٠ مليون جنيه للتطوير وتوفير الشروط الصحية لبيع الدجاج المجمد. يتم توفير نصف التكلفة لتطوير نصف المحلات وعند تسديدها يتم تطوير النصف الآخر
إنشاء شركة تسويق الدواجن	٣٢٠	بواقع القرض المقدم من البنك الأهلى لتطوير صناعة الدواجن بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه، منها ١٨٠ مليون جنيه متضمنة فى تكلفة إنشاء المجازر لإنشاء ١٢ مجزر تابعة لشركة التسويق، والباقى ٣٢٠ مليون تكلفة إنشاء الشركة ورأس المال العامل لتشغيل المجازر
تطوير مزارع الدواجن	٢٣٠	بواقع ٢٠ ألف جنيه لكل عنبر من إجمالى ٢٣،٠٣٠ ألف عنبر عامل لدجاج التسمين والبياض بتكلفة إجمالية قدرها ٤٦٠،٦ مليون جنيه لتطوير العنابر. يتم توفير نصف التكلفة لتطوير نصف العنابر وعند تسديدها يتم تطوير النصف الآخر
نظام المعلومات وقاعدة البيانات	٤	تفاصيل قاعدة البيانات بملحق (ب)
إجمالى تكاليف الخطة	**١٢٧٠**	

المصدر: محسوب بمعرفة الباحث.

وبالنسبة لمصادر التمويل فهناك عدة جهات مقترحة –تقوم بتقديم قروض ميسرة بفائدة بسيطة أو منح– لتوفير التمويل المطلوب لتنفيذ الخطة. حيث تنقسم هذه الجهات إلى جهات غير حكومية وأخرى حكومية أو تابعة للحكومة. على أن يتم التفاوض مع الجهات غير الحكومية لتوفير أكبر قدر من التمويل المطلوب، وتتحمل الجهات الحكومية الجزء المتبقى من التمويل لإتمام الخطة. وفيما يلى بيان لتلك الجهات:

١. هيئات التنمية الدولية مثل هيئة التنمية الدولية الأمريكية وهيئة التنمية الدولية الكندية وهيئة التنمية الألمانية وهيئة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية (إضافةً إلى ما يمكن أن تقدمه من مساعدات فنية)، وينطبق هذا بالأساس على خطة إنشاء المجازر وتطوير قطاعات الإنتاج فى الصناعة.
٢. الصناديق العربية للتنمية مثل الصندوق العربى للتنمية والصندوق الكويتى للتنمية.
٣. برنامج تحديث الصناعة للاتحاد الأوروبى فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، وخاصة فى مجال تطوير حلقات الإنتاج وتطوير المجازر ومنافذ ومحال البيع وكذلك المساهمة فى تطوير نظام المعلومات.
٤. المستثمرين والقطاع الخاص ورجال الأعمال خاصةً فى مجال إنشاء المجازر وشركة تسويق الدواجن.
٥. يتم تمويل نظام المعلومات وقاعدة بيانات الصناعة من الاتحاد العام لمنتجى الدواجن وبعض الجهات الحكومية المعنية، ويستخدم عائد التشغيل بعد ذلك فى تطوير وتحديث هذا النظام بصفة مستمرة.
٦. قروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية، خاصةً فيما يخص تطوير منافذ ومحال بيع الدجاج وتوفير سيارات لنقل الدواجن.
٧. قروض من البنك الأهلى المصرى (تم تقديمه بالفعل بالتعاون مع بورصة الدواجن الرئيسية لتمويل مشروعات الثروة الداجنة بقيمة نصف مليار جنيه بفائدة ميسرة).
٨. قروض من البنوك المحلية لإنشاء المجازر.

الخلاصة

استعرضت الدراسة الملامح الرئيسية لصناعة الدواجن فى مصر والتى تتكون من مجموعة من الحلقات الإنتاجية المترابطة، تبدأ بحلقة الجدود وتنتهى بحلقة مزارع إنتاج دجاج التسمين وحلقة إنتاج البيض. ويتبع الصناعة بعض الحلقات المكمِّلة منها حلقة مصانع إنتاج علف الدواجن، ومصانع الأدوية والأمصال، وكذلك المجازر والثلاجات. وتتمثل أهم الكيانات العاملة فى صناعة الدواجن فى كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وبورصة الدواجن الرئيسية، والاتحاد العام لمنتجى الدواجن، وتُجَّار الجُملة.

وبتحليل الوضع الراهن لصناعة الدواجن فى مصر تبين أنها تعانى من العديد من المشكلات ونقاط الضعف، تمثَّل أهمها فى ضعف البنية الأساسية للخدمات المساندة للصناعة مثل المجازر وثلاجات التبريد والحفظ، وعدم التنسيق والتكامل بين حلقات الصناعة، وضعف الرقابة والمتابعة من قبل السلطات والجهات المعنية على الأنشطة والعمليات بجميع الحلقات، وعظم حجم القطاع غير المنظم بالصناعة. على الجانب الآخر، تتمتع الصناعة بنقاط قوة، تمثَّل فى تكامل هيكل الصناعة وكبر حجم الاستثمارات الموجهة لها، ونجاحها فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الدواجن ومنتجاتها.

أما بالنسبة للفرص التى تشهدها الصناعة، فيأتى على رأسها دعم الحكومة المستمر من خلال الإعفاءات الضريبية لأصحاب المجازر والمزارع، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من الدواجن، وإتاحة القروض الميسرة لإنشاء المجازر. على الصعيد الآخر تتمثل أهم التهديدات فى إمكانية عودة مرض أنفلونزا الطيور مجدداً، وارتفاع نسبة المخاطرة فى صناعة الدواجن بشكل عام، والاعتماد على مواد مستوردة فى صناعة أعلاف الدواجن.

وقد تأثرت جميع حلقات الصناعة بظهور مرض أنفلونزا الطيور فى العالم، حيث بدأت تداعيات المرض على الصناعة منذ ظهوره بالصين فى شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٥، نتيجة إحجام البعض عن استهلاك الدواجن، مما أدَّى إلى انخفاض الطلب عليها تدريجيًا، وبالتالى انخفاض أسعار البيع بشكل كبير. وبعد ظهور المرض فى مصر فى ١٧ فبراير ٢٠٠٦، تفاقمت الخسائر نتيجة زيادة الإحجام عن استهلاك الدواجن، ذلك فضلاً عن إعدام أعداد كبيرة من الدجاج المصاب أو الواقع فى دائرة الإصابة، ونتيجة لتوقف نشاط إنتاج وبيع الدواجن.

واعتماداً على نتائج التحليل السابق تم صياغة مقترح لتطوير صناعة الدواجن فى المرحلة المقبلة، يهدف بالأساس إلى معالجة نقاط الضعف والقصور والاستفادة من الفرص المتاحة للارتقاء بكفاءة الصناعة وزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر فى المستقبل. ويكون ذلك من خلال خطة تطوير تستند على عدد من المحاور الرئيسية، أهمها: إعادة هيكلة الصناعة اعتماداً على عدد من الآليات مثل: القضاء على القطاع غير المنظم، وتجديد تراخيص التشغيل لجميع أنشطة الصناعة، وتحقيق التكامل بين الحلقات المكونة لها. كما يأتى فى إطار التطوير محاور أخرى هامة منها: التوقف النهائى عن بيع الدجاج الحى خارج المزارع والتحوُّل إلى بيع الدجاج المجمَّد، تفعيل القوانين والقرارات المنظمة للصناعة وإثراء الإطار التشريعى الراهن، تشديد الرقابة على جميع الأنشطة الإنتاجية ومحال البيع للتأكد من مطابقة الأنشطة للاشتراطات الصحية والبيئية، وأخيراً يُوصَى بإنشاء نظام معلومات كامل يشتمل على بيانات مفصّلة عن جميع حلقات صناعة الدواجن فى مصر.

وقد تم وضع خطة زمنية لتنفيذ المقترح تراوحت بين المدى القصير والمتوسط والطويل، إضافة إلى آليات تطوير يتم إتباعها بصورة مستمرة. هذا، وبلغت التكلفة المبدئية لتنفيذ أهم آليات الخطة حوالى ١,٢٧ مليار جنيه، تتوزع بين جهات حكومية وأخرى غير حكومية، على أن يتم التفاوض مع الجهات غير الحكومية لتوفير أكبر قدر من التمويل المطلوب، وتتحمل الجهات الحكومية الجزء المتبقى من التمويل لإتمام الخطة. وتتمثل أهم جهات التمويل المقترحة فى هيئات التنمية الدولية، والصناديق العربية للتنمية، وبرنامج تحديث الصناعة للاتحاد الأوروبى، والمستثمرين والقطاع الخاص ورجال الأعمال، والاتحاد العام لمنتجى الدواجن، والصندوق الاجتماعى للتنمية، والبنوك المحلية.

قائمة المراجع

- قاعدة التشريعات المصرية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٠ (مكرر)، فى ١٦ مايو سنة ١٩٩٨، قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٨، بشأن إنشاء الاتحاد العام لمنتجى الدواجن.

- قاعدة التشريعات المصرية، الوقائع المصرية، العدد ٧٢ فى أول أبريل سنة ٢٠٠١، قرارات، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قرار وزارى رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٠٠٠ بشأن شروط ومواصفات مجازر الدواجن.

- قاعدة التشريعات المصرية، الوقائع المصرية، العدد ٢٦٣ فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٩٣، قرارات، وزارة الزراعة، قرار وزارى رقم ١٣٢٠ لسنة ١٩٩٣ بتنظيم تداول الدواجن المذبوحة.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، الإدارة العامة لتحليل المعلومات.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء، الإدارة العامة للمتابعة الخارجية، شبكة الرصد الميدانى، تقرير أسعار أهم السلع (فبراير ٢٠٠٦).

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، "دراسة أسباب ارتفاع أسعار الدواجن بالسوق المصرى: فى ضوء تعديل التعريفة الجمركية على مدخلات الإنتاج"، نوفمبر ٢٠٠٤.

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية ، الإدارة البيطرية للطب الوقائى، بيان لجان متابعة إعدامات الدواجن المصابة بمرض أنفلونزا الطيور والطيور الواقعة فى دائرة الإصابة.

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية، الإدارة العامة للمجازر.

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإحصاءات الزراعية، الجزء الثانى، المحاصيل الصيفية والنيلية (٢٠٠٤)، سبتمبر ٢٠٠٥.

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، دراسة أهم المعالم الإحصائية للثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والنحل عام ٢٠٠٤، العدد العاشر الصادر ٢٠٠٥.

- Food and Agriculture Organization (FAO), Food Balance Sheet, 2003.

- **المقابلات الشخصية:**

- لواء/ عبد الغفار يوسف، المدير التنفيذى لبورصة الدواجن الرئيسية.

- أ.د/ عبد العزيز على عطا الله، رئيس قسم الدواجن بكلية الزراعة – جامعة القاهرة.

- أ./ أحمد الخياط، رئيس الاتحاد العام لمنتجى الدواجن ورئيس مجلس إدارة شركة القاهرة للدواجن.

ملحق الجداول

جدول(١)

حصر مزارع أمهات الدجاج البياض، وطاقاتها الإنتاجية على مستوى محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤

المحافظة	عدد المزارع	عدد العنابر			الطاقة الكلية (ألف/دور)		الإنتاج الفعلى (ألف/سنة)	
		عاملة	غير عاملة	جملة	دجاجة	بيضة	دجاجة	بيضة
الإسكندرية	٣	٠	٣٢	٣٢	٣٢٠	٦٤٠٠٠	٠	٠
البحيرة	٢	٨	٠	٨	٣٦	٧٢٠٠	٤١	٧٠٤
كفر الشيخ	١	٣	٠	٣	٢٥	٥٠٠٠	٢٥	٣٧٨١
الدقهلية	١	٠	٣	٣	٩	١٧٢٠	٠	٠
الإسماعيلية	٢	٣٢	٣	٣٥	٨٧	١٧٤٠٠	٦٣	١١٥٥٠
المنوفية	١	٠	٧	٧	١٤	٢٨٠٠	٠	٠
إجمالى الوجه البحرى	**١٠**	**٤٣**	**٤٥**	**٨٨**	**٤٩١**	**٩٨١٢٠**	**١٢٩**	**١٦٠٣٥**
الجيزة	٨	١٨	١٣	٣١	١٠٢	٢٠٤٠٠	٦٩	٦٠٤٨
إجمالى مصر الوسطى	**٨**	**١٨**	**١٣**	**٣١**	**١٠٢**	**٢٠٤٠٠**	**٦٩**	**٦٠٤٨**
البحر الأحمر	١	٠	١	١	٧	١٤٠٠	٠	٠
النوبارية	١٠	٢١	٠	٢١	١٥٨	٣١٦٠٠	١١٩	٢٣٢٢٤
جملة خارج الوادى	**١١**	**٢١**	**١**	**٢٢**	**١٦٥**	**٣٣٠٠٠**	**١١٩**	**٢٣٢٢٤**
إجمالى الجمهورية	**٢٩**	**٨٢**	**٥٩**	**١٤١**	**٧٥٨**	**١٥١٥٢٠**	**٣١٧**	**٤٥٣٠٧**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشؤون الاقتصادية، دراسة أهم المعالم الإحصائية للثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والنحل عام ٢٠٠٤، العدد العاشر الصادر ٢٠٠٥.

جدول(٢)

حصر مزارع بدارى التسمين، وطاقاتها الإنتاجية على مستوى محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤

المحافظة	عدد المزارع	عدد العنابر			الطاقة الكلية (ألف دجاجة/سنة)	الإنتاج الفعلى (ألف دجاجة/سنة)
		عاملة	غير عاملة	جملة		
الإسكندرية	٢٧٩	٣٨٦	١٦٧	٥٥٣	٢٦٤٢٣	١١٨٨٦
البحيرة	٩٨٦	١٧١٣	٢٥١	١٩٦٤	٦٣٦٤٢	٤٧٦٩٨
الغربية	١٩٤٦	٢٥٧٨	٢٦٤	٢٨٤٢	١٠٥١٢٩	٨٦٠٤٥
كفر الشيخ	٥٦١	٧٤٢	١٤٥	٨٨٧	٣١٢٢٧	١٤٩٧٨
الدقهلية	٢١٧٨	٣٢٩٩	٧٧٠	٤٠٦٩	١٤١٠٧٧	٦٢٢٩٤
دمياط	٣٦٤	٧٦٢	٨٥	٨٤٧	٣١١٠٨	١٣٤٦٥
الشرقية	٢٧٩١	٢٩٧٥	١٠٥١	٤٠٢٦	١٥٨٧٥٢	٧٨٨٦٩
الإسماعيلية	٤٠١	٤٣٥	٢٤٣	٦٧٨	٢٩٨٢٤	٧٢٢١
بورسعيد	١٧	٢٠	١٩	٣٩	١٨٤٥	٤٧١
لسويس	٦٧	٣٣	٦٩	١٠٢	٥٢٥٨	٨٤٥
المنوفية	٦٧٦	١١٢٢	٢٠٨	١٣٣٠	٤٥٦٨٤	١٧٠٨٦
القليوبية	١٦٤٧	١٩٨٦	٤٣٢	٢٤١٨	٨٥٧٢١	٤٩٣٤٩
القاهرة	١٧	٤٦	٤	٥٠	٢٣٢٥	١٨٦٣
إجمالى الوجه البحرى	**١١٩٣٠**	**١٦٠٩٧**	**٣٧٠٨**	**١٩٨٠٥**	**٧٢٨٠١٥**	**٣٩٢٠٧٠**
الجيزة	٦٩٠	٩٦٧	٥٠٣	١٤٧٠	٥٤٦٢١	٣١٣٤١
بنى سويف	١٤١	٢٤٣	٧٠	٣١٣	١٠٨٨٩	٥٧٠٨
الفيوم	١٩٦	٣٣٧	١٠	٣٤٧	١٠٧٦٢	٥٤٦٨
المنيا	١٢٢٦	١١١٠	٤٣٨	١٥٤٨	٤٤٢٨١	٢٤٧١٨
إجمالى مصر الوسطى	**٢٢٥٣**	**٢٦٥٧**	**١٠٢١**	**٣٦٧٨**	**١٢٠٥٥٣**	**٦٧٢٣٥**
أسيوط	٧١٥	٦٤٨	٢٩٥	٩٤٣	٢٠٩٩٩	٩٥٣٦
سوهاج	٢١٥	٣٧٤	٦٦	٤٤٠	٩٤٠٢	٦٨٠٨
قنا	١١	٢٩	٨	٣٧	١٢٢٣	١٤٣٥
إجمالى مصر العليا	**٩٤١**	**١٠٥١**	**٣٦٩**	**١٤٢٠**	**٣١٦٢٤**	**١٧٧٧٩**
شمال سيناء	١٧٤	١٣٧	٧٨	٢١٥	٦٢٣٢	١٥٦٧
جنوب سيناء	٢	٣	٢	٥	١٢٦	٣٤
مطروح	٩٤	٩٤	٥٣	١٤٧	٥٤٥٧	١٢٤٦
الوادى الجديد	٢٧	٣١	٢٤	٥٥	١١٨١	٣٢٨
البحر الأحمر	١٠	٤	٢٢	٢٦	٩١٢	٣٥
النوبارية	٢٣٧	٥٤١	٢١	٥٦٢	٢٨٨٢٤	٢٥٢٠٥
جملة خارج الوادى	**٥٤٤**	**٨١٠**	**٢٠٠**	**١٠١٠**	**٤٢٧٣٢**	**٢٨٤١٥**
إجمالى الجمهورية	**١٥٦٦٨**	**٢٠٦١٥**	**٥٢٩٨**	**٢٥٩١٣**	**٩٢٢٩٢٤**	**٥٠٥٤٩٩**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشؤون الاقتصادية، دراسة أهم المعالم الإحصائية للثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والنحل عام ٢٠٠٤، العدد العاشر الصادر ٢٠٠٥.

جدول(٣)

حصر مزارع إنتاج بيض المائدة، وطاقاتها الإنتاجية على مستوى محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤

المحافظة	عدد المزارع	عدد العنابر			الطاقة الكلية (ألف /سنة)		الإنتاج الفعلى (ألف /سنة)	
		عاملة	غير عاملة	جملة	دجاجة	بيضة	دجاجة	بيضة
الإسكندرية	١٠٤	٩٤	٦٧	١٦١	٩٧٧	٣٠٩٥٧٩	٧٣٩	١١٧٠٣٥
البحيرة	٢٠	٥٧	١٣	٧٠	٨٩٦	٢٨٥٨٦٠	٧١٢	١٨٧٢٧٠
الغربية	١٣١	٢١٤	٦٧	٢٨١	١٥٥٠	٤٨٢٩٦٠	١٠٩٩	٢٤٧١١١
كفر الشيخ	٩	١٦	٩	٢٥	٢٦٨	٨٥١٤٠	١٨٥	٤٨٦٢٦
الدقهلية	١٠٥	١٥١	١١٢	٢٦٣	٢٠١٢	٦٣١٩٥٣	١٦٧٩	٣١١٢٨٦
دمياط	٥	٢٥	٠	٢٥	٢٨٣	٨٩٦٨٠	٢٠٧	٥٧٥٣٢
الشرقية	٤٦٧	٧٤١	٢٦٠	١٠٠١	٨٧٨٣	٢٧٧٨٦٤٠	٥٣٢٥	١٠٠٧٩٩٢
الإسماعيلية	٢٩	١٩	٣٠	٤٩	٥٨١	١٨٥٠٢٠	٢٥٥	٥٩٤٨٠
بورسعيد	١	٥	٠	٥	٢١	٦٧٢٠	٢٠	٢٦٦٢
السويس	٦	٥	٦	١١	١٠٣	٣٢٥٢٠	٦٥	١٩٠٩٥
المنوفية	٩٥	١٥٨	٩١	٢٤٩	١١٥٥	٣٥٩١٨٠	٧٠٦	١٥٧٧٧١
القليوبية	٢٦٨	٤٦٧	٩٣	٥٦٠	٣١٠١	٩٦٤٦٢٠	٢٢٤٤	٦٣٩٧٥١
القاهرة	٢٠	٤٤	٣	٤٧	٧١٨	٢٢٨٢٢٠	٥٨٢	١٢٥٠٥٦
إجمالى الوجه البحرى	**١٢٦٠**	**١٩٩٦**	**٧٥١**	**٢٧٤٧**	**٢٠٤٤٨**	**٦٤٤٠٠٩٢**	**١٣٨١٨**	**٢٩٨٠٦٦٧**
الجيزة	١٤٣	٢٩١	١٨٣	٤٧٤	٥٣٤٣	١٦٩٥٧٤٠	٢٧٧٣	٥١٦١٦٥
بنى سويف	١	٦	٠	٦	١٤٤	٤٦٠٨٠	١١٦	٤١١٨٠
الفيوم	٣	١٢	٤	١٦	٣٧٦	١٢٠٣٢٠	٢٢٤	٢٠٦٢٩
المنيا	٥	٢٤	٣	٢٧	٣٥٣	١١١٣٦٠	٢٥٥	٦٤٤٤٠
إجمالى مصر الوسطى	**١٥٢**	**٣٣٣**	**١٩٠**	**٥٢٣**	**٦٢١٦**	**١٩٧٣٥٠٠**	**٣٣٦٨**	**٦٤٢٤١٤**
أسيوط	٢	٧	٢	٩	٧٧	٢٤٦٤٠	٦٧	١٥٦٥٣
سوهاج	٥	١٧	١	١٨	٢٣٩	٧٦٤٨٠	٢٤٨	٧٣٦٦٠
قنا	٣	٧	٠	٧	١٢٣	٣٩٣٦٠	١٢٠	٣٨٥٥٧
إجمالى مصر العليا	**١٠**	**٣١**	**٣**	**٣٤**	**٤٣٩**	**١٤٠٤٨٠**	**٤٣٥**	**١٢٧٨٧٠**
البحر الأحمر	٣	١	٤	**٥**	١٤	٤٤٦٠	١	٣٥٠
النوبارية	٣٦	٥٤	٣٠	٨٤	١١٣٩	٣٦٣٨٢٠	٩٠٧	٢٦٤٢١٥
جملة خارج الوادى	**٣٩**	**٥٥**	**٣٤**	**٨٩**	**١١٥٣**	**٣٦٨٢٨٠**	**٩٠٨**	**٢٦٤٥٦٥**
إجمالى الجمهورية	**١٤٦١**	**٢٤١٥**	**٩٧٨**	**٣٣٩٣**	**٢٨٢٥٦**	**٨٩٢٢٥٢**	**١٨٥٢٩**	**٤٠١٥٥١٦**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشؤون الاقتصادية، دراسة أهم المعالم الإحصائية للثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والنحل عام ٢٠٠٤، العدد العاشر الصادر ٢٠٠٥.

جدول(٤)

الطاقة الإنتاجية لمصانع أعلاف الدواجن على مستوى محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤

المحافظة	المصانع			الطاقة الإنتاجية (طن/ساعة)			الإنتاج الفعلى (طن/سنة)			
	عاملة	غ.عاملة	جملة	عاملة	غ.عاملة	جملة	بادئ	ناهى	بياض	جملة
الإسكندرية	٢	٥	٧	٦,٥	٢٦	٣٢,٥	٤١٠	٧٨٠	١١٧٠	٢٣٦٠
البحيرة	١	٧	٨	٦	٢٨	٣٤	٧٨٠	٤٨٠	٠	١٢٦٠
الغربية	٥	١٧	٢٢	٢١	٧٢,٥	٩٣,٥	٥٥٧٩	٥٢٩٠	٤٠٠	١١٢٦٩
كفر الشيخ	٨	٥	١٣	٣٥	٩	٤٤	١١٥١	٦٦٦	١١٦٦	٢٩٨٣
الدقهلية	٥٨	٣	٨٨	٢٣٧,٥	٧١	٣٠٨,٥	٤٤٥٠٩	٢٩٧٣٢	١٣٠٦٥	٨٧٣٠٦
دمياط	٨	٢	١٠	٢١	٤	٢٥	٨٢٤	٢١٠٦	٠	٢٩٣٠
الشرقية	١٥	٢٧	٤٢	٧١	٨٢	١٥٣	٨٦٣٧	٩٤٧٩	٤٤٩٦	٢٢٦١٢
الإسماعيلية	١	١	٢	٢٠	٤	٢٤	٦٨٧٤	٣٥٥٥	١٦٤٢٧	٢٦٨٥٦
السويس	١	١	٢	٢	٤	٦	٧٨٥٥	٢٧٦٥	١٥٤٨	١٢١٦٨
المنوفية	١٥	٥	٢٠	٤١,٥	١٠	٥١,٥	٣٨٩١	٩٩٦	٤٨٥	٥٣٧٢
القليوبية	٥	١٠	١٥	٥١	٧٦,٥	١٢٧,٥	١٣٩١٥	٣٤٩٢	٣٦٢٠	٢١٠٢٧
القاهرة	٠	٤	٤	٠	٧٠	٧٠	٠	٠	٠	٠
إجمالى الوجه البحرى	**١١٩**	**١١٤**	**٢٣٣**	**٥١٢,٥**	**٤٥٧,٥**	**٩٦٩,٥**	**٩٤٤٢٥**	**٥٩٣٤١**	**٤٢٣٧٧**	**١٩٦١٤٣**
الجيزة	٨	١١	١٩	١٤٨	٤٠	١٨٨	١٤٧٣١٩	٢٦٢٧١	٤٤٧٠٠	٢١٨٢٩٠
بنى سويف	٤	١	٥	٧	١	٨	٦٠	٥٠	٦٥	١٧٥
الفيوم	١	٢	٣	١٢	٤	١٦	٢٤	٤	٥٣٠	٥٥٨
المنيا	١٣	٨	٢١	٣١	١٦	٤٧	٥١٠٦	٤٢٨١	١٠٢	٩٤٨٩
إجمالى مصر الوسطى	**٢٦**	**٢٢**	**٤٨**	**١٩٨**	**٦١**	**٢٥٩**	**١٥٢٥٠٩**	**٣٠٦٠٦**	**٤٥٣٩٧**	**٢٢٨٥١٢**
أسيوط	٨	١٠	١٨	٢١	٢٥	٤٦	٣٦٤٨	٣٠	٣٠	٣٧٠٨
سوهاج	٢	٣	٥	٣	١١	١٤	٦٥٢	١٠٧٢	١١٠	١٨٣٤
قنا	٠	٢	٢	٠	٢٥	٢٥	٠	٠	٠	٠
أسوان	١	٣	٤	٠,٥	٧	٧,٥	٢	٠	٠	٢
إجمالى مصر العليا	**١١**	**١٨**	**٢٩**	**٢٤,٥**	**٦٨**	**٩٢,٥**	**٤٣٠٢**	**١١٠٢**	**١٤٠**	**٥٥٤٤**
مطروح	٠	١	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠
الوادى الجديد	٢	٠	٢	٦	٠	٦	١٣٥	٧	٥٢	١٩٤
النوبارية	٢	٨	١٠	٤	٨١	٨٥	٦١٨٠٠	٥٠٠٠	١٨٥٠	٦٨٦٥٠
جملة خارج الوادى	**٤**	**٩**	**١٣**	**١٠**	**٨٢**	**٩٢**	**٦١٩٣٥**	**٥٠٠٧**	**١٩٠٢**	**٦٨٨٤٤**
إجمالى الجمهورية	**١٦٠**	**١٦٣**	**٣٢٣**	**٧٤٥**	**٦٦٨**	**١٤١٣**	**٣١٣١٧١**	**٩٦٠٥٦**	**٨٩٨١٦**	**٤٩٩٠٤٣**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الاقتصادية، دراسة أهم المعالم الإحصائية للثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والنحل عام ٢٠٠٤، العدد العاشر الصادر ٢٠٠٥.

جدول(٥)

التطور الأسبوعى لأسعار المستهلك الدواجن البيضاء

خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٥ إلى فبراير ٢٠٠٦

الشهر	الأسبوع	سعر الدواجن البيضاء (جنيه/كيلو حى)	معدل التغير الأسبوعى (٪)
سبتمبر ٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٩/٠٤	٧,٢	٢,٧
	٢٠٠٥/٠٩/١١	٧,٢١	٠,١
	٢٠٠٥/٠٩/١٨	٧,٢١	٠,٠
	٢٠٠٥/٠٩/٢٥	٧,١٨	-٠,٤٢
أكتوبر ٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/٠٢	٧,٢٨	١,٣٩
	٢٠٠٥/١٠/٠٩	٧,٣١	٠,٤١
	٢٠٠٥/١٠/١٦	٧,٢١	-١,٣٧
	٢٠٠٥/١٠/٢٣	٧,٥٢	٤,٣٠
	٢٠٠٥/١٠/٣٠	٧,٢٤	-٣,٧٢
نوفمبر ٢٠٠٥	٢٠٠٥/١١/٠٦	٧,٢٣	-٠,١٤
	٢٠٠٥/١١/١٣	٦,٧	-٧,٣٣
	٢٠٠٥/١١/٢٠	٥,٩٢	-١١,٦٤
	٢٠٠٥/١١/٢٧	٥,٨٨	-٠,٦٨
ديسمبر ٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٢/٠٤	٥,٤٣	-٧,٦٥
	٢٠٠٥/١٢/١١	٥,٣١	-٢,٢١
	٢٠٠٥/١٢/١٨	٥,٤٧	٣,٠١
	٢٠٠٥/١٢/٢٥	٥,٨٣	٦,٦١
يناير ٢٠٠٦	٢٠٠٦/٠١/٠١	٦,٢٢	٦,٦٦
	٢٠٠٦/٠١/٠٨	٥,٦	-٩,٩٧
	٢٠٠٦/٠١/١٥	٥,٢٦	-٦,٠٧
	٢٠٠٦/٠١/٢٢	٥,١٦	-١,٩٠
	٢٠٠٦/٠١/٢٩	٥,١٩	٠,٥٨
فبراير-٠٦	٢٠٠٦/٠٢/٠٥	٥,١٧	-٠,٣٩
	٢٠٠٦/٠٢/١٢	٥,٣٩	٤,٢٦
	٢٠٠٦/٠٢/١٩	٤,٨١	-١٠,٧٦

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، الإدارة العامة للمتابعة الخارجية، شبكة الرصد الميدانى

جدول (٦)
أعداد وسعة ثلاجات التبريد والحفظ

المحافظة	عدد الثلاجات	السعة (طن)
الإسكندرية	٢٢	١٦٨٩٣٢
البحيرة	١٨	٥٣٥٠٥
الغربية	١٢٤	٦٨٥٦٧
كفر الشيخ	١٤	٤٦٨٢
الدقهلية	١٩٠	٦٨٥٣٣
دمياط	١٣	٢١٤٠٠
الشرقية	٥٩	١٤٤٤٠,٠
الإسماعيلية	١١	١٢٤٤٣
بورسعيد	١٩	١٣٧٠
السويس	٤	١٢٢
المنوفية	١٥	٤٦٨
القليوبية	٣٨	٣٣٥٢١
القاهرة	١١١	١٠٦٢٢
إجمالى الوجه البحرى	**٦٣٨**	**٤٥٨٦٠٥**
الجيزة	٣٥	٥٠٣٥٥
بنى سويف	٦	٢٣١٠
الفيوم	–	–
المنيا	١٩	٤٧٠٢
إجمالى مصر الوسطى	**٦٠**	**٥٧٣٦٧**
أسيوط	١٠	٢٤٨٨
سوهاج	١٣	١٥٩٥
قنا	١	٧٥
إجمالى مصر العليا	**٢٤**	**٤١٥٨**
شمال سيناء	٢	٥٠٠
جنوب سيناء	٢١	٤٩٠
مطروح	–	–
الوادى الجديد	٢	٣٠
البحر الأحمر	–	–
جملة خارج الوادى	**٢٥**	**١٠٢٠**
إجمالى الجمهورية	**٧٤٧**	**٥٢١١٥٠**

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، الإدارة العامة لتحليل المعلومات

جدول(٧)

احتياجات صناعة الدواجن من المجازر، على مستوى محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤

المحافظة	الطاقة الإنتاجية الكلية (ألف دجاجة/سنة)	الإنتاج الفعلى (ألف دجاجة/سنة) (١)	طاقة المجازر الحالية * (ألف دجاجة/سنة) (٢)	الفجوة بين الإنتاج وطاقة المجازر الحالية (ألف دجاجة/سنة) (١) – (٢)	عدد المجازر المطلوبة وطاقاتها**
الإسكندرية	٢٦,٤٢٣	١١,٨٨٦	٢٩,١٠٠	–١٧,٢١٤	زائد عن الحاجة
البحيرة	٦٣,٦٤٢	٤٧,٦٩٨	٥,١٠٠	٤٢,٥٩٨	٥
الغربية	١٠٥,١٢٩	٨٦,٠٤٥	٦٠٠	٨٥,٤٤٥	١٠
كفر الشيخ	٣١,٢٢٧	١٤,٩٧٨	٠	١٤,٩٧٨	٢
الدقهلية	١٤١,٠٧٧	٦٢,٢٩٤	١٥٠	٦٢,١٤٤	٧
دمياط	٣١,١٠٨	١٣,٤٦٥	٤٥٠	١٣,٠١٥	١
الشرقية	١٥٨,٧٥٢	٧٨,٨٦٩	٤٢,٩٠٠	٣٥,٩٦٩	٤
الإسماعيلية	٢٩,٨٢٤	٧,٢٢١	٢٩,٥٩٥	–٢٢,٣٧٤	زائد عن الحاجة
بورسعيد	١,٨٤٥	٤٧١	١٥٠	٣٢١	كافٍ
لسويس	٥,٢٥٨	٨٤٥	٢,٥٥٠	–١,٧٠٥	زائد عن الحاجة
المنوفية	٤٥,٦٨٤	١٧,٠٨٦	٥,٧٠٠	١١,٣٨٦	١
القليوبية	٨٥,٧٢١	٤٩,٣٤٩	١٤,٧٦٠	٣٤,٥٨٩	٤
القاهرة	٢,٣٢٥	١,٨٦٣	٣٦,٧٦٥	–٣٤,٩٠٢	زائد عن الحاجة
إجمالى الوجه البحرى	**٧٢٨,٠١٥**	**٣٩٢,٠٧٠**	**١٦٧,٨٢٠**	**٢٢٤,٢٥٠**	**٣٤**
الجيزة	٥٤,٦٢١	٣١,٣٤١	١٧,٦١٠	١٣,٧٣١	٢
بنى سويف	١٠,٨٨٩	٥,٧٠٨	١٥٠	٥,٥٥٨	١ (١٥٠٠ طائر/ساعة)
الفيوم	١٠,٧٦٢	٥,٤٦٨	٤٥٠	٥,٠١٨	١ (١٥٠٠ طائر/ساعة)
المنيا	٤٤,٢٨١	٢٤,٧١٨	١٥٠	٢٤,٥٦٨	٣
إجمالى مصر الوسطى	**١٢٠,٥٥٣**	**٦٧,٢٣٥**	**١٨,٣٦٠**	**٤٨,٨٧٥**	**٥**
أسيوط	٢٠,٩٩٩	٩,٥٣٦	٣٠٠	٩,٢٣٦	١
سوهاج	٩,٤٠٢	٦,٨٠٨	٠	٦,٨٠٨	١
قنا	١,٢٢٣	١,٤٣٥	٠	١,٤٣٥	١ (٥٠٠ طائر/ساعة)
إجمالى مصر العليا	**٣١,٦٢٤**	**١٧,٧٧٩**	**٣٠٠**	**١٧,٤٧٩**	**٢**
شمال سيناء	٦,٢٣٢	١,٥٦٧	٠	١,٥٦٧	١ (٥٠٠ طائر/ساعة)
جنوب سيناء	١٢٦	٣٤	٠	٣٤	كافٍ
مطروح	٥,٤٥٧	١,٢٤٦	٠	١,٢٤٦	١ (٥٠٠ طائر/ساعة)
الوادى الجديد	١,١٨١	٣٢٨	٠	٣٢٨	كافٍ
البحر الأحمر	٩١٢	٣٥	٠	٣٥	كافٍ
منطقة النوبارية	٢٨,٨٢٤	٢٥,٢٠٥	٠	٢٥,٢٠٥	٣
جملة خارج الوادى	**٤٢,٧٣٢**	**٢٨,٤١٥**	**٠**	**٢٨,٤١٥**	**٥**
إجمالى الجمهورية	**٩٢٢,٩٢٤**	**٥٠٥,٤٩٩**	**١٨٦,٤٨٠**	**٣١٩,٠١٩**	**٤٩**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشؤون الاقتصادية، دراسة أهم المعالم الإحصائية للثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والنحل عام ٢٠٠٤، العدد العاشر الصادر ٢٠٠٥.

* الاتحاد العام لمنتجى الدواجن ** تم حسابها بمعرفة الباحث

جدول(٨)

حصر مزارع أمهات بدارى التسمين، وطاقاتها الإنتاجية على مستوى محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤

المحافظة	عدد المزارع	عدد العنابر			الطاقة الكلية (ألف /سنة)		الإنتاج الفعلى (ألف /سنة)	
		عاملة	غير عاملة	جملة	دجاجة	بيضة	دجاجة	بيضة
الإسكندرية	١٢	٣٧	٢٣	٦٠	٢٤٩	٣٩٨٤٠	١٤٤	٧٤٣٧
البحيرة	٩	٩٤	٠	٩٤	٥٢٩	٨٤٦٤٠	٤٩٩	٣٧٥٨٤
الغربية	٦	١٦	٦	٢٢	٦٠	٩٦٠٠	٤٠	٤١١٢
كفر الشيخ	٣	٣	٦	٩	٢٢	٣٥٢٠	٩	١٢١٨
الدقهلية	٦٤	٢٥٢	١٢	٢٦٤	٩٠٠	١٤٤٠٠٠	٨٨٨	٨٣١١٨
دمياط	١٩	٦٦	٠	٦٦	١٣٩	٢٢٢٤٠	١١٦	٢٢٢١٤
الشرقية	٤٢	١٩٧	٦٥	٢٦٢	١٢٤٠	١٩٨٤٠٠	٧٩٥	٨٣٧١٩
الإسماعيلية	١٩	١٥٨	٢٤	١٨٢	٧٨٨	١٢٦٠٨٠	٦٢٤	٦١٨٧٣
بورسعيد	٢	٢٣	١	٢٤	٧٣	١١٦٨٠	٥٥	١٧٣٣
المنوفية	٢٠	٩٤	١٢	١٠٦	٣٧٩	٦٠٦٤٠	٢٥٨	٣٠٥٥٩
القليوبية	٧	٣٣	١٥	٤٨	١٣٤	٢١٤٤٠	٨٢	٩٤٤٣
القاهرة	٥	١٣	٢	١٥	٤٩	٧٨٤٠	٤٤	٥٢٠٠
إجمالى الوجه البحرى	**٢٠٨**	**٩٨٦**	**١٦٦**	**١١٥٢**	**٤٥٦٢**	**٧٢٩٩٢٠**	**٣٥٥٤**	**٣٤٨٢١٠**
الجيزة	٥٥	١٣٨	٦٦	٢٠٤	٥٤٦	٨٧٣٦٠	٢٥٨	١٩٣٨٠
بنى سويف	٢	١٢	٠	١٢	٤٢	٦٧٢٠	٣٧	٥٠٠
المنيا	١	١٦	٠	١٦	٦٤	١٠٢٤٠	٥٠	٥٤٠٠
إجمالى مصر الوسطى	**٥٨**	**١٦٦**	**٦٦**	**٢٣٢**	**٦٥٢**	**١٠٤٣٢٠**	**٣٤٥**	**٢٥٢٨٠**
أسيوط	١	٠	٢	٢	٧	١١٢٠	٠	٠
سوهاج	١	٨	٠	٨	٣٥	٥٦٠٠	٢٩	٢٥٢٦
قنا	١	٨	٠	٨	٢٢	٣٥٢٠	١٦	٢٢٠٤
إجمالى مصر العليا	**٣**	**١٦**	**٢**	**١٨**	**٦٤**	**١٠٢٤٠**	**٤٥**	**٤٧٣٠**
شمال سيناء	٥	١٦	٠	١٦	٦٦	١٠٥٦٠	٦٤	٩٢٠
البحر الأحمر	١	٠	٦	٦	٣٢	٥١٢٠	٠	٠
النوبارية	٩٠	٧٦٤	٠	٧٦٤	٤٢٧٩	٦٨٤٦٤٠	٣٩٥٨	٥٨٤٠١٠
جملة خارج الوادى	**٩٦**	**٧٨٠**	**٦**	**٧٨٦**	**٤٣٧٧**	**٧٠٠٣٢٠**	**٤٠٢٢**	**٥٨٤٩٣٠**
إجمالى الجمهورية	**٣٦٥**	**١٩٤٨**	**٢٤٠**	**٢١٨٨**	**٩٦٥٥**	**١٥٤٤٨٠٠**	**٧٩٦٦**	**٩٦٣١٥٠**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشؤون الاقتصادية، دراسة أهم المعالم الإحصائية للثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والنحل عام ٢٠٠٤، العدد العاشر الصادر ٢٠٠٥.

جدول(٩)

حصر معامل التفريخ الصناعى وطاقتها الإنتاجية على مستوى محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤

المحافظة	عدد المعامل			الطاقة السنوية الكلية (ألف بيضة)	عدد البيض المفرخ (ألف بيضة)			عدد الكتاكيت الناتجة (ألف كتكوت)		
	عاملة	غ.عاملة	جملة		تسمين	بياض	محسن	تسمين	بياض	محسن
الإسكندرية	٤	٢	٦	٤٧٩١٠	١١٦٠٨	٠	٤٢	٨٥٣٨	٠	٣٦
البحيرة	١٩	٠	١٩	٩٧١٤٢	٧٧٧١٤	٠	٦٤٨٩	٦٢١٧١	٠	٣٨٧٠
الغربية	١٥	٣	١٨	٩٥١١٠	٤٧٥٥٥	٣٢٢٩٣	٦٨٢٨	٣٧٥٦٨	١٤٨٠٥	٥٣٤٧
كفر الشيخ	٥	٣	٨	٩٩٩٨	٤٩٠٠	٠	٢٢٦	٣٩٦٩	٠	١٨٩
الدقهلية	١٦	٠	١٦	١٢٦٠٣٥	١١٣٤٣٢	٠	٢٤٠٠٦	٨٩٦٦١	٠	١٩٥٥٢
دمياط	٦	١	٧	٣٢٦٨٧	٢٢٨٨١	٠	١٣٠٠	١٨٧٦٢	٠	١٠٣٨
الشرقية	٢٢	٠	٢٢	١٦٦٦٢٤	١٤١٦٣٠	٠	٦٩٨٣	١١٣٣٠٤	٠	٥٨١٠
الإسماعيلية	٣	٣	٦	٢٩٤٤٨	٢٧٠٨٢	١٣١٠	٢٣	٢٢١٧٣	١٢١٨	١٦
المنوفية	٦	٠	٦	١٣٨١٥١	٩٩٧٨٧	٢٧٣٦٠	٢٧٩	٧٩٨٣٠	١٣٦٨٠	٢٠٩
القليوبية	١٠	٧	١٧	٦٥٦٤١	١٢٩٠٠	٠	١٩٠٨٦	١٢٠٠٠	٠	١٦٨٥٠
القاهرة	٢	٠	٢	٤٠١٨٨	٣٧٥٨٥	٠	١٥٨٦	٣٢٦٤٠	٠	١١٨٤
إجمالى الوجه البحرى	**١٠٨**	**١٩**	١٢٧	**٨٤٨٩٣٤**	**٥٩٧٠٧٤**	**٦٠٩٦٣**	**٦٦٨٤٨**	**٤٨٠٦١٦**	**٢٩٧٠٣**	**٥٤١٠١**
الجيزة	١٦	٣	١٩	١٧٨٦٥٠	٨٩٣٢٥	٢١٠٢	٠	٧٣٢٤٦	١٦٠٨	٠
بنى سويف	٠	١	١	١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الفيوم	٦	٠	٦	١٥١٥٦	٠	٠	١١٥٦٥	٠	٠	١٠٠٧٨
المنيا	٣	٦	٩	٤٣٠٤	٣٦٠٢	١٦	١٣	١٠٠٠	١٢	١١
إجمالى مصر الوسطى	**٢٥**	**١٠**	٣٥	**١٩٨١٢٥**	**٩٢٩٢٧**	**٢١١٨**	**١١٥٧٨**	**٧٤٢٤٦**	**١٦٢٠**	**١٠٠٨٩**
أسيوط	٢	٠	٢	٦٣٩	٠	٠	١٢٣	٠	٠	٩٥
سوهاج	٥	٤	٩	١١٧٠٦	٢٠٧٨	٠	٢٢٩١	١٤٦٧	٠	١٩٣٥
قنا	٣	٠	٣	٨١٦٢	١٥١١	٠	٨٤٦	١١٧١	٠	٦٦٧
مدينة الأقصر	٢	٠	٢	٢٨٩٠	٠	٠	١٣٨٧	٠	٠	١٢٤٨
إجمالى مصر العليا	**١٢**	**٤**	١٦	**٢٣٣٩٧**	**٣٥٨٩**	**٠**	**٤٦٤٧**	**٢٦٣٨**	**٠**	**٣٩٤٥**
شمال سيناء	١	٢	٣	٤٧٩٨	٢٠٢٧	٠	٠	٢٠١٧	٠	٠
الوادى الجديد	١	٠	١	١١٩٠	٠	٠	٦٠	٠	٠	٥١
البحر الأحمر	٠	١	١	٢٥٤٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
النوبارية	١١	١	١٢	١٢٨٤٠٥	٩٦٢٣٩	٠	٠	٧٧٩٥٣	٠	٠
جملة خارج الوادى	**١٣**	**٤**	١٧	**١٣٦٩٣٥**	**٩٨٢٦٦**	**٠**	**٦٠**	**٧٩٩٧٠**	**٠**	**٥١**
إجمالى الجمهورية	**١٥٨**	**٣٧**	١٩٥	**١٢٠٧٣٩١**	**٧٩١٨٥٦**	**٦٣٠٨١**	**٨٣١٣٣**	**٦٣٧٤٧٠**	**٣١٣٢٣**	**٦٨١٨٦**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الاقتصادية، دراسة أهم المعالم الإحصائية للثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والنحل عام ٢٠٠٤، العدد العاشر الصادر ٢٠٠٥.

ملحق (أ)

إنشاء شبكة المجازر

يُعدُّ كل من طاقة وعدد مجازر الدواجن فى مصر من أهم التحديات التى تواجه تطوير الصناعة فى الوقت الراهن. ومن ثم فإن إنشاء مجازر حديثة من أهم متطلبات تطوير الصناعة، والتى تأتى فى إطار العمل على التحوُّل من بيع الدجاج الحىّ إلى بيع الدجاج المجمَّد. فقد أظهرت الأزمة أنه كان من الممكن تخفيف وطأة ظهور أزمة أنفلونزا الطيور على الصناعة والمستهلكين فى حالة وجود مجازر مجهزة وكافية لاستيعاب حجم الإنتاج وقت ظهور المرض. ولا تقتصر أهمية المجازر على سهولة التعامل مع الأزمات وتخفيض الخسائر فحسب، بل إن لها دوراً كبيراً فى الحفاظ على الصحة العامة إذا تم الالتزام بالاشتراطات الصحية والبيئية فى الذبح والتعبئة والتسويق.

من ناحية أخرى، تحقق آلية الذبح فى المجازر منفعة زمنية للمنتَج، حيث إن عملية التبريد والتجميد تطيل فترة الاحتفاظ بالدجاجة فى صورة صالحة للاستعمال حتى ستة أشهر. كذلك فإن تفعيل دور المجازر فى صناعة الدواجن يُحدُّ من دور وحجم التعاملات غير المنظمة (غير الرسمية) فى الصناعة، والتى كانت متمثلة فى التجار القائمين على توريد الدجاج الحىّ إلى محال البيع. ففى حالة وجود مجازر كافية ومجهزة سوف يتم توريد الدجاج المجمَّد إلى منافذ البيع بشكل منظم ومراقب، كما يتم بيعه وفقاً للسعر المحدد من قبل بورصة الدواجن الرئيسية. على هذا النحو يسهل تحديد منافذ البيع والمحال التجارية العاملة، ومن ثم يسهل تتبع ومراقبة نشاط البيع.

وبالنظر إلى طبيعة وطاقة المجازر التى يمكن إنشاؤها نجد أن هناك مجازر آلية وأخرى نصف آلية وفقاً لحجم العمل الآلى داخل المجزر مقارنة باليدوى. وبشكل عام تتراوح طاقة المجازر بين ٥٠٠ طائر/ساعة كحد أدنى، و٦٠٠٠ طائر/ساعة كحد أقصى. وبالرجوع إلى طبيعة صناعة الدواجن فى مصر من حيث حجم الإنتاج والاستهلاك، يوصى بالتركيز على إنشاء المجازر طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة، أى ما يعادل ٩ مليون طائر فى السنة. وبحساب احتياجات المحافظات من المجازر تبيَّن أن إجمالى المجازر المطلوبة طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة هو ٤٤ مجزراً. هذا بالإضافة إلى مجزرين طاقة ١٥٠٠ طائر/ساعة، أى ٤,٥ مليون طائر فى السنة، وثلاثة مجازر طاقة ٥٠٠ طائر/ساعة، أى ١,٥ مليون طائر فى السنة. ويوضح الجدول رقم (١) –بنهاية هذا الملحق– مقترح توزيع هذه المجازر على محافظات الجمهورية.

ولتقدير حاجة الصناعة من المجازر تم حساب الفجوة بين حجم إنتاج الدواجن فى كل محافظة والطاقة الاستيعابية للمجازر الموجودة بها، سواء كانت مجازر آلية أو نصف آلية أو يدوية. ذلك بافتراض

أن المجازر ستعمل بكامل طاقاتها بعد تطويرها ورفع كفاءتها. ولتقدير الإنتاج السنوى للمجزر الآلى ونصف الآلى تم افتراض أن المجزر يعمل بكامل طاقته لمدة ٨ ساعات يومياً، وعلى مدار ٣٠٠ يوم فى السنة، وذلك لأن الطاقة التصميمية للمجزر يتم تقييمها بوحدة طائر/ساعة. أما بالنسبة للمجازر اليدوية فيتم قياس سعتها بوحدة طائر/يوم وبالتالى فقد تم تقدير إنتاجها السنوى بافتراض أنها تعمل ٣٠٠ يوم فى العام.

الخطة الزمنية للتنفيذ:

توضح الخطة الزمنية الوقت المطلوب إنشاء المجازر فيه للتكامل مع إنتاج دجاج التسمين فى المحافظات المختلفة، علماً بأن إنشاء مجزر واحد وتجهيزه للعمل يستغرق نحو ٦ أشهر. ويُقترح توزيع مراحل إنشاء المجازر على العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على النحو التالى.

- **خطة التوسع فى إنشاء المجازر خلال الفترة يوليو ٢٠٠٦ – ديسمبر ٢٠٠٦:**

(١) إنشاء ٢٥ مجزراً فى ١٨ محافظة ومنطقة النوبارية خلال الفترة من يوليو حتى ديسمبر ٢٠٠٦، منها ٢٠ مجزراً طاقة المجزر الواحد ٣٠٠٠ طائر/ساعة، ومجزرين طاقة ١٥٠٠ طائر/ساعة، وثلاثة مجازر طاقة المجزر ٥٠٠ طائر/ساعة.

(٢) تعطى أولوية لإنشاء المجازر فى محافظات الغربية (٥ مجازر)، الدقهلية (٣ مجازر)، والبحيرة (مجزرين)، على أن تكون طاقة المجزر ٣٠٠٠ طائر/ساعة.

(٣) إنشاء مجزر واحد طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة فى كل من محافظة الشرقية والقليوبية والمنيا وكفر الشيخ والجيزة ودمياط والمنوفية وأسيوط وسوهاج ومنطقة النوبارية.

(٤) إنشاء مجزر واحد طاقة ١٥٠٠ طائر/ساعة فى كل من محافظتى بنى سويف والفيوم.

(٥) إنشاء مجزر واحد طاقة ٥٠٠ طائر/ساعة فى كل من محافظات شمال سيناء وقنا ومطروح.

- **خطة التوسع فى إنشاء المجازر خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨**

(١) إنشاء خمسة مجازر طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة فى محافظة الغربية.

(٢) إنشاء أربعة مجازر طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة فى محافظة الدقهلية.

(٣) إنشاء ثلاثة مجازر طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة فى كل من محافظة البحيرة والشرقية والقليوبية، بإجمالى ٩ مجازر فى المحافظات الثلاث.

(٤) إنشاء مجزرين طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة فى كل من محافظة المنيا ومنطقة النوبارية، بإجمالى ٤ مجازر.

(٥) إنشاء مجزر واحد طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة فى كل من محافظة كفر الشيخ والجيزة، بإجمالى مجزران فى المحافظتين.

على هذا النحو تستوعب هذه الشبكة من المجازر –إلى جانب المجازر الحالية– إنتاج دجاج التسمين الحىّ خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٨. فإن طاقة المجازر المقترح إنشاؤها خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ تبلغ نحو ٢٣٢ و٢٥٩ مليون دجاجة فى السنة على الترتيب، فى حين أن طاقة المجازر الحالية تُعادل ١٨٦,٥ مليون دجاجة فى السنة. أى أن إجمالى الطاقة المتوقَّعة لشبكة المجازر فى مصر عام ٢٠٠٨ تبلغ ٤٩١ مليون دجاجة فى السنة. وهذه الطاقة –بالإضافة إلى الطاقة الحالية للمجازر– تستوعب الإنتاج الفعلى الحالى.

تكاليف إنشاء شبكة المجازر المطلوبة:

طبقاً لتقديرات بورصة الدواجن الرئيسية تبلغ التكلفة الإجمالية لإنشاء مجزر آلى طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة نحو ١٥ مليون جنيه. فى حين تبلغ التكلفة الإجمالية لإنشاء مجزر آلى طاقة ١٥٠٠ طائر/ساعة نحو ٥ مليون جنيه. وتبلغ التكلفة الإجمالية لإنشاء مجزر آلى طاقة ٥٠٠ طائر/ساعة نحو ٢ مليون جنيه طبقاً لأسعار السوق الحالية[١]. وبذلك تصل التكلفة الإجمالية لإنشاء المجازر المطلوبة خلال عام ٢٠٠٦ نحو ٣١٦ مليون جنيه، وفى عام ٢٠٠٧ نحو ٣٦٠ مليون جنيه. ومن ثم تكون التكلفة الإجمالية لإنشاء شبكة المجازر المطلوبة فى جميع محافظات الجمهورية نحو ٦٧٦ مليون جنيه.

[١] لواء عبد الغفار يوسف، المدير التنفيذى لبورصة الدواجن الرئيسية.

جدول (١)

تكاليف إنشاء شبكة مجازر الدواجن المطلوبة، والخطة الزمنية اللازمة لتنفيذها

المحافظة	يونيو ٢٠٠٦ – ديسمبر ٢٠٠٦	٢٠٠٧ – ٢٠٠٨	طاقة المجزر (طائر/ساعة)	تكلفة الإنشاء (مليون جنيه)		
				عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧	الإجمالى
الغربية	٥	٥	٣٠٠٠	٧٥	٧٥	١٥٠
الدقهلية	٣	٤	٣٠٠٠	٤٥	٦٠	١٠٥
البحيرة	٢	٣	٣٠٠٠	٣٠	٤٥	٧٥
الشرقية	١	٣	٣٠٠٠	١٥	٤٥	٦٠
القليوبية	١	٣	٣٠٠٠	١٥	٤٥	٦٠
النوبارية	١	٢	٣٠٠٠	١٥	٣٠	٤٥
المنيا	١	٢	٣٠٠٠	١٥	٣٠	٤٥
كفر الشيخ	١	١	٣٠٠٠	١٥	١٥	٣٠
الجيزة	١	١	٣٠٠٠	١٥	١٥	٣٠
دمياط	١	–	٣٠٠٠	١٥	–	١٥
المنوفية	١	–	٣٠٠٠	١٥	–	١٥
أسيوط	١	–	٣٠٠٠	١٥	–	١٥
سوهاج	١	–	٣٠٠٠	١٥	–	١٥
بنى سويف	١	–	١٥٠٠	٥	–	٥
الفيوم	١	–	١٥٠٠	٥	–	٥
شمال سيناء	١	–	٥٠٠	٢	–	٢
قنا	١	–	٥٠٠	٢	–	٢
مطروح	١	–	٥٠٠	٢	–	٢
الإجمالى	**٢٠ مجزراً**	**٢٤ مجزراً**	**طاقة ٣٠٠٠ طائر/ساعة**	**٣٠٠**	**٣٦٠**	**٦٧٦**
	٢ مجزر	–	**طاقة ١٥٠٠ طائر/ساعة**	**١٠**	–	
	٣ مجزر	–	**طاقة ٥٠٠ طائر/ساعة**	**٦**	–	

المصدر: تم حسابه بمعرفة الباحث.

ملحق (ب)

مقترح إنشاء نظام معلومات لصناعة الدواجن فى مصر

يحتوى النظام على نبذة عامة عن صناعة الدواجن فى مصر، تشمل بيانات إجمالية وتاريخية عن الصناعة ونشأتها وتطورها. يوفر هذا الجزء المعلومات التالية:

- تاريخ إنشاء الصناعة.
- حجم الاستثمارات فى الصناعة.
- التشريعات والقوانين المنظمة للصناعة.
- إجمالى واردات الصناعة.
- إجمالى صادرات الصناعة.
- أسعار الدواجن.
- العمالة فى صناعة الدواجن.
- القيمة المضافة لصناعة الدواجن.
- عدد الشركات المتخصصة العاملة فى الصناعة.
- الطاقة الإنتاجية الكلية.
- الطاقة الإنتاجية الفعلية.
- رأس المال العامل.
- رأس المال المصدر.
- حلقات الصناعة، حيث يتم تفصيل الحلقات التى تقوم عليها الصناعة والعلاقات التشابكية بينها، وهى مزارع الجدود، مزارع أمهات التسمين، مزارع أمهات البياض، محطات التفريخ، مزارع إنتاج دجاج التسمين، مزارع إنتاج البيض، مصانع أعلاف الدواجن، مصانع الأدوية الخاصة بالدواجن، المجازر، ثلاجات التبريد، محال بيع الدواجن.
- البورصة الرئيسية للدواجن، حيث يتم عرض تاريخ إنشاء البورصة، ودورها، وأسماء المسئولين والتنفيذيين، وقائمة الاتصال...الخ.

كما يشتمل النظام على بيانات تفصيلية للأنشطة الإنتاجية وحلقات الصناعة كل على حده. فيتم تضمين البيانات التالية لكل من مزارع الجدود، ومزارع أمهات التسمين، ومزارع أمهات البياض، ومحطات التفريخ، ومزارع إنتاج دجاج التسمين كل على حده.

- عدد المزارع.
- مواقع المزارع.

- عدد العنابر (عاملة وغير عاملة).
- سعة العنبر.
- الطاقة الإنتاجية الكلية.
- الطاقة الإنتاجية الفعلية.
- إجمالى حجم الاستثمارات.
- عدد الشركات العاملة.
- عدد الدورات الإنتاجية فى السنة.
- تاريخ بداية وانتهاء الدورة الإنتاجية.
- العمر الإنتاجى للمدخل الرئيسى فى الحلقة.
- سعر شراء للمدخل الرئيسى فى الحلقة.
- مصدر شراء للمدخل الرئيسى فى الحلقة (اسم الدولة الموردة فى حالة الاستيراد).
- كمية العلف المطلوبة.
- سعر طن العلف.
- مصدر الحصول على العلف.
- سعر البيع وتاريخ إتمام عملية البيع.
- القيمة المضافة للحلقة.
- العمالة فى كل حلقة:
  - عمالة فنية (أطباء بيطريون، مهندسون زراعيون،...)
  - عمالة عادية (عمال، إداريون، محاسبون...)

أما بالنسبة لكل من حلقة المجازر، وحلقة ثلاجات الحفظ والتبريد، ومصانع الأعلاف، ومحال البيع فيتم تضمين المعلومات التالية:

- **حلقة المجازر:**

- عدد المجازر على مستوى الجمهورية مقسَّمة إلى: مجازر آلية، ونصف آلية، ويدوية.
- توزيع المجازر على محافظات الجمهورية.
- حجم الاستثمارات فى المجازر.
- الطاقة الإنتاجية الكلية.

- الطاقة الإنتاجية الفعلية.
- الطاقة الفعلية من مخلفات المجازر.
- القيمة المضافة لحلقة المجازر.
- العمالة:
  - عمالة فنية (أطباء بيطريون، مهندسون فنيون،...)
  - عمالة عادية (عمال، إداريون، محاسبون...)

- **حلقة ثلاجات التبريد والحفظ:**
  - عدد الثلاجات موزعة على محافظات الجمهورية.
  - حجم الاستثمارات فى الثلاجات.
  - الطاقة الاستيعابية.
  - القيمة المضافة لحلقة ثلاجات التبريد.
  - العمالة.

- **حلقة مصانع أعلاف الدواجن:**
  - عدد مصانع أعلاف الدواجن موزعة على محافظات الجمهورية.
  - الطاقة الإنتاجية الكلية لكل مصنع.
  - الطاقة الإنتاجية الفعلية لكل مصنع.
  - كميات عناصر الإنتاج المستخدمة (كميات الذرة، كميات المركزات).
  - سعر بيع طن العلف.
  - القيمة المضافة فى حلقة مصانع أعلاف الدواجن
  - العمالة:
    - عمالة فنية.
    - عمالة عادية.

- **حلقة محلات بيع الدواجن:**
  - عدد المحلات موزَّعة على محافظات الجمهورية.
  - حجم الاستثمارات فى المحلات.

- الطاقة الاستيعابية الكلية.
- الطاقة الاستيعابية الفعلية.
- العمالة.

ملحق (ج)

مقابلات مع الخبراء والمتخصصين

الاجتماع مع اللواء/ عبد الغفار يوسف – المدير التنفيذى لبورصة الدواجن الرئيسية

- **ما هى رؤيتكم لتطوير صناعة الدواجن فى مصر فى ظل ما أظهرته الأزمة من نقاط قصور؟**

الصناعة مهددة بالمرض منذ ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥ حيث بداية ظهور المرض فى الصين، وبداية إعدام الكتاكيت فى مصر. ومنذ ذلك الحين وُضع أمام السيد رئيس مجلس الوزراء خطة آجلة وأخرى عاجلة للتعامل مع الأزمة وتطوير الصناعة. وفيما يلى عرض للخطوط العريضة لمقترح تطوير صناعة الدواجن فى مصر المقدمة من المستشار عدلى حسين محافظ القليوبية ورئيس بورصة الدواجن الرئيسية:

١. إنشاء مجزر آلى للدواجن فى كل محافظة، حيث تبلغ طاقة الدجاج المذبوح ٢٠٪ من حجم إنتاج الدواجن، وعلى هذا فإن المطلوب تغطية النسبة المتبقية (٨٠٪)، فيقترح إنشاء ٤٠ مجزرا طاقة كل منهم ٣٠٠٠ طائر/ساعة. وفى إطار هذا يمكن الاستفادة من البروتوكول الموقع مع البنك الأهلى بتقديم ٥٠٠ مليون جنيه قروض ميسرة لإنشاء المجازر.
٢. إنشاء شركة مساهمة لتسويق وبيع الدواجن المجمدة.
٣. إلزام كل مربى تسمين يزيد إنتاجه عن ١٠٠ ألف دجاجة فى الدورة بإنشاء مجزر آلى خاص به، وهذا يضمن للحكومة عدم تحمل عبء وتكلفة إنشاء المجازر.
٤. وضع سقف لاستيراد جدود دواجن التسمين عمر يوم واحد.
٥. إنشاء صندوق تأمين لصناعة الدواجن يتبع هيئة مستقلة. ويهدف هذا الصندوق إلى التأمين من مخاطر الصناعة مثل صندوق تأمين الماشية ويُنشأ بقرار من رئيس الوزراء ويستمد موارده بقرار من وزارة الزراعة. على أن يكون هذا الصندوق تابعاً لهيئة مستقلة، لأنه لما كان الصندوق تابعاً للاتحاد العام لمنتجى الدواجن جمعت الأموال ولم يُتمكن من صرفها إلا بقرار من رئيس الوزراء.
٦. تحويل جميع محلات بيع الدواجن الحية إلى محلات بيع دواجن مبردة ومجمدة.

هذا بالإضافة إلى خطة قصيرة الأجل تشمل رفع الضرائب عن منتجى الدواجن، وتأجيل الديون المستحقة عليهم ورفع الفائدة عن هذه الديون ودراسة سياسات التعويض.

كما يوصى أيضا بكل مما يلى:

- هناك مقترح لتوفير مجازر متحركة للتعامل مع الأزمات والطوارئ، وتبلغ طاقة المجـزر المتحـرك ٧٠٠ طائر/ساعة، وتكلفته ٥٠٠ ألف جنيه، ويمكن استيراد هذه المجازر من الخارج.
- ضرورة فرض رسم تنمية وكوارث على الجمارك (٣٢٪ + ٢٨٪)، وهـذا لا يتعـارض مـع اتفاقيـة الجات (٦٠٪).
- لابد من إنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة للصناعة غير تلك المتوفرة حالياً لـدى وزارة الزراعـة، يتم تحديثها بشكل دورى منتظم. ويوصى أن تتولى البورصة هذه القاعدة.

- **ما هو الحجم الحقيقى للخسائر المتحققة نتيجة ظهور المرض؟**

- لم تحدث خسائر كبيرة فى صناعة الدواجن بمصر جراء أزمة أنفلونزا الطيور، فقد قـام المـزارعين بالتصرف فى الدجاج السليم لديهم بشكل أو بآخر لتفادى الخسائر، ولم يتم إعدام دجاج سليم.
- كبار التجار لم يُضاروا لأنهم قد حققوا مكاسب كبيرة طيلة السنوات الماضية، مما يساعدهم علـى تحمل توقف الأنشطة الإنتاجية خلال فترة الأزمة، ولا يلزم على الحكومة تعويضهم. فيـستطيع كبار المستثمرين فى أى صناعة تحمل مـساحة المخـاطر بهـا. علـى الجانـب الآخـر كـان أغلـب المضارين من الأزمة هم صغار المتعاملين فى الصناعة (السرِّيحة) وليس كبار التجار.
- أقل الخسائر المتحققة كان فى حلقة التجارة، حيث تتعاون البورصة مـع ١٠ آلاف فريـزر تـوزع دون قيود ودون فوائد، فتمد كل محل بـ ٢٠٠ دجاجة كحد أدنى.
- أما بالنسبة لأصحاب محال بيع الدواجن ممن توقفوا عن ممارسة النشاط أثناء الأزمـة فقـد قـاموا بالتحول إلى أنشطة أخرى مثل بيع الخضروات أو ما شابة، ولم تتحقق لهم خسارة كبيرة.
- لم تتحقق خسائر لمُربى دجاج التسمين منـذ ٢٠٠٥/١٠/١٧ وحتـى ظهـور المـرض فـى مـصر فـى فبراير ٢٠٠٦.

- **هل تسببت الأزمة فى توقف أو تسريح عدد كبير من العمال؟**

أغلب العمالة التى توقفت هى عمالة مؤقتة ليست دائمة. وهذا النوع من العمالة بطبيعته غـير مـستقر حتى أن كان من الصعب الحصول عليه قبل الأزمة. وقد تحولت هـذه العمالـة للعمـل فـى مجـالات أخرى ولم تتوقف بشكل حقيقى.

- **هل الأزمة هى السبب الوحيد فى انخفاض أسعار الدواجن؟**

يرجع انخفاض أسعار الدواجن إلى سببين؛ الأول هو إشاعة ظهور مرض أنفلونزا الطيور فى مصر ثم ظهوره فعلياً، أما الثانى فهو سبب سابق لظهور المرض فى مصر وهو زيادة عدد الجدود بشكل مبالغ فيه. فمن المفترض وجود سقف محدد لإنتاج الجدود حيث لا يتعدى الإنتاج ٤,٥ إلى ٥ مليون دجاجة أم. ولكن ما حدث فى الواقع هو أنه فى غفلة من الأمر تم إنشاء ٨ شركات جدود جديدة، حتى وصل عدد الأمهات بصناعة الدواجن فى ٢٠٠٥/١٠/١ ١٣,٥ إلى مليون دجاجة أم، وهذا يزيد عن الطاقة المطلوبة بنحو ٨,٥ مليون أم، مما أدى إلى انخفاض السعر بشكل كبير. ولذلك يوصى بوضع سقف لعدد الجدود وللإنتاج الأمهات كل عام تبعاً لاحتياجات الصناعة بمصر.

- **ما هى أبرز نقاط الضعف التى أبرزتها الأزمة بصناعة الدواجن؟**

— قلة المجازر.

— عدم وجود محلات مجهزة لبيع الدجاج المجمد.

— الافتقار إلى قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة.

— مسافة ٥٠٠ متر يبن مزارع الدجاج مسافة كافية لكنها غير مفعّلة فى أغلب الأحوال.

- **هل هناك فرصة للتوسع فى إنشاء المجازر فى مصر، ولماذا لا يقبل المستثمرون على الاستثمار فى إنشاء المجازر الآلية؟**

— القروض التى قُدمت لإنشاء المجازر الآلية كانت قروضاً ميسرة بفائدة تبدأ من ٢,٥٪ (للكوكر) وتصل إلى ٦٪ (للمجزر) فقط، ولكن لم تحظى هذه بقبول حيث أن المكسب المحقق من التجارة فى الدجاج الحى كان أكبر من ذلك المحقق فى المجمد –لإقبال المستهلكين عليه– ومن ثم لم يتم إنشاء المجازر فى ذلك الحين (يونيو ٢٠٠٥).

— تتراوح تكلفة إنشاء مجزر آلى سعة ١٥٠٠ طائر/ساعة بين ٣–٥ مليون جنيه. ويمكن تطوير المجازر الحالية وتحديثها لاستيعاب كمية أكبر من الدواجن فى الساعة.

— كل من المجازر الآلية ونصف الآلية يُعد مناسب لمصر، حيث أن العمالة لدينا رخيصة.

— هناك إعفاء من الضرائب للمجازر لمدة ١٠سنوات.

- **ما هو بالتحديد دور البورصة فى صناعة الدواجن؟**

— دور بورصة الدواجن هو تحقيق اتزان سعرى بين المنتج والتاجر والمستهلك (ضبط الأسعار).

- بورصة الدواجن الرئيسية تقوم بتسعير الدجاج يومياً، ولكن وزارة التموين ترفض الرقابة على الأسعار التى يتعامل بها التجار ومن ثم لا يتم إلزامهم بالسعر الذى تعلنه البورصة. (ضرورة تشديد الرقابة على الصناعة بمختلف مراحلها)

- **ما هو دور البورصة فى مواجهة الأزمة؟**

- كان للبورصة دور كبير ورئيسى عند ظهور مرض أنفلونزا الطيور وفى التعامل مع الأزمة، فقد قامت بإدارة عملية التعويضات، والإمداد بثلاجات التبريد والحفظ، وتوفير مجازر القوات المسلحة وتصريف المنتج قبل وبعد الذبح، وقدمت مقترح لتطوير الصناعة (خطة آجلة وأخرى عاجلة)، وكان هناك غرفة أزمات على مدى ٢٤ ساعة يومياً.
- لتفعيل آليات البورصة يقترح أن تقوم بإنشاء من ٦ إلى ١٠ مجازر تابعة لها يشارك فيها القطاع الخاص، ويكون هناك شركة خاصة لتثبيت السعر على مدار السنة. وهذا أيضاً يرفع عبء إنشاء المجازر عن كاهل الحكومة.
- يبلغ عدد محلات بيع الدواجن فى القاهرة ٣٩٠٠ محل مرخص، يتم العمل حالياً على إمدادهم بثلاجات تبريد وحفظ.

- **إذا كانت هناك طاقات إنتاجية متعطلة لعدم استيعاب السوق المحلى فلماذا لا نتوسع فى التصدير؟**

مجال التصدير محدود للغاية حيث أن أغلب الدول نجحت فى إرساء البنية الأساسية لصناعة الدواجن محلياً. مصر تصدر منتجات الدواجن إلى ٧ دول رئيسية، وتبلغ إجمالى قيمة الصادرات المصرية من الدجاج ١٠ مليون دولار فى العام.

- **هل كان للاتحاد العام لمنتجى الدواجن دور فى تعويض المتضررين من الأزمة؟**

قام الاتحاد العام لمنتجى الدواجن بدفع ٣٥ مليون جنيه لتعويض المضارين من الأزمة، وهناك شيك آخر بمبلغ ١٥ مليون جنيه. ويبلغ إجمالى رأس المال لدى الاتحاد نحو ٦٠ مليون جنيه.

- **كم يمثل شركات الدواجن الكبرى من حجم الصناعة؟**

– تمثل الشركات الكبرى نحو٢٠٪ من إجمالى حجم صناعة الدواجن فى مصر، بينما تمثل الشركات الصغيرة ٨٠٪ من حجم الصناعة.

الاجتماع مع أ.د عبد العزيز على عطا الله – رئيس قسم الدواجن بكلية الزراعة – جامعة القاهرة

- **هل تعد صناعة الدواجن من الصناعات الواعدة فى مصر؟**

بدأت مصر فى تربية الأمهات منذ عام ١٩٧٧ وتكونت عندها منذ ذلك الحين عمالة فنية على درجة عالية من الكفاءة والخبرة. ويبلغ حجم **رأس المال العامل** فى صناعة الدواجن فى مصر ما بين ٤ إلى ٥ مليارات. ويتمثل رأس المال هذا فى حلقات الصناعة المختلفة، فتحتوى حلقة الأمهات على ما يقرب من ٧ مليون أم تنتج نحو ٧٠٠ مليون طائر تسمين، وتبلغ تكلفة تربية الأم حتى بداية إنتاج البيض نحو ٦٠ جنيه. وتبلغ تكلفة تربية طائر التسمين (١,٥ – ١,٧ كجم) من ٨ إلى ٩ جنيهات، وهو ما يعادل نحو مليار جنيه. كما تحتوى الصناعة على نحو ٢٠ مليون دجاجة بياضة تنتج نحو ٥ مليار بيضة سنويًا، حيث تنتج الدجاجة البيضاء نحو ٢٥٠ دجاجة على مدار العام. وتبلغ تكلفة تربية الدجاجة البياض إلى أن تبدأ فى إنتاج البيض نحو ١٥ جنيه.

- **ما هى أهم نقاط القصور التى تعانى منها صناعة الدواجن فى مصر؟**

تعانى صناعة الدواجن فى مصر من بعض **نقاط القصور** أهمها **نقص أعداد المجازر**؛ حيث يبلغ العدد الفعلى للمجازر الحديثة التى تعمل على درجة عالية من الجودة –والتى تحتوى على وحدة للمخلفات تقوم بالتدوير والتصنيع مما يحافظ على نظافة البيئة– نحو ١٦ مجزراً فقط على مستوى الجمهورية. كما أن توزيع هذه المجازر على محافظات الجمهورية لا يتناسب مع حجم الإنتاج بالمحافظات، فهناك محافظات عالية الإنتاج ولا يوجد بها مجازر، مما أدى إلى زيادة الخسائر خصوصًا فى ظل وقف نقل الدواجن بين المحافظات. وتبلغ **تكلفة إنشاء مجزر** آلى متكامل –فى تقدير البعض– نحو ٦ مليون جنيه، ذلك فضلاً عن أن عملية التسويق تكون بالآجل؛ أى أنه لا يتم سداد قيمة الدجاج المجمد إلى المجازر فور تسليمها لمنافذ البيع ولكن بعد بيعها للمستهلك النهائى. ومن المقترح إعطاء **مهلة لإنشاء المجازر** قبل تفعيل قرار منع بيع الدجاج الحى، ويقوم المتخصصون بإعداد خطة لإنشاء المجازر تحتوى على المدة المطلوبة والتوزيع على المحافظات. كما سيساعد التوسع فى إنشاء المجازر والاعتماد عليها كبديل للنمط السائد (بيع الطيور الحية) على ضمان هامش ربح جيد ومستقر للمربى على العكس مما هو قائم الآن.

- **ما هى مقترحاتكم لتطوير الصناعة؟**

– يجب **نشر الوعى لدى المستهلكين** بأنه لا يمكن ذبح الدجاج المريض بالمجازر وبيعه بل يتم استبعاده وإعدامه على الفور. ويرجع هذا لسببين، الأول أن الدجاجة المصابة بالفيروس تنفُق فى خلال يوم أو يومين على الأكثر، والسبب الثانى أنه من السهل على التاجر أو المستهلك اكتشاف الدجاجة المصابة؛ لأنها تكون محمومة ولونها أحمر بعد الذبح فلا يقبل التاجر أو المستهلك على شرائها. وهذا من شأنه زيادة (خلق) الثقة لدى المستهلك فى سلامة الدجاج المجمد.

– يُقترح إنشاء **قاعدة بيانات** تحتوى على بيانات عن إنتاج كل محافظة وإمكانية النقل بين المحافظات. جدير بالذكر أن كلية الزراعة بجامعة القاهرة كانت قائمة على قاعدة بيانات يتم الاعتماد عليها للتنبؤ بحجم الإنتاج لكل من دجاج التسمين والأمهات. ولكن توقف العمل بها لتوقف تمويلها. وكانت تعتمد على عدد من المصادر للحصول على البيانات أولها شبكة للاتصال بمحال البيع بالمحافظات للحصول على حجم الإنتاج الحيوانى، كما كانت تعتمد على كبرى الشركات للحصول على معلومات عن إنتاج الأمهات وأخيرًا كانت تعتمد على وزارة الزراعة للحصول على بيانات عن الواردات.

- **ما هى أهم الآثار المتوقع حدوثها خلال السنة المقبلة؟**

– ارتفاع سعر الكتكوت

– انخفاض العرض فى البيض. وسيستغرق تعويض هذا الانخفاض فترة زمنية طويلة منذ بدء تربية الكتكوت إلى إنتاج البيض.

– إحجام المستثمرين عن الاستثمار فى هذه الصناعة لارتفاع نسبة المخاطرة فيها والتى لا يقابلها تقديم التعويضات مناسبة. فالمخاطرة التى يواجهها المنتج فى دورة إنتاجية واحدة تعادل ربح ثلاث دورات إنتاجية، خصوصًا وأن المنتج فى هذه الصناعة لا يمكن تخزينه.

- **ما هى مقترحاتكم للتعامل مع الأزمة فى حالة تكرارها؟**

– عدم فتح باب **استيراد الدواجن** –لتعويض النقص فى الإنتاج– لأن ذلك سيكون سببًا فى انهيار صناعة الدواجن فى مصر، خصوصًا وأن الدول المصدرة كالولايات المتحدة والدول الأوروبية تقوم

بتصدير بواقى استهلاكها من الدواجن كالأوراك بأسعار منخفضة لأن شعوبها لا تُقبل على استهلاك هذه الأجزاء.

- كان من الممكن اتخاذ **إجراءات التحصين** واستخدام الفاكسين قبل ظهور المرض فى مصر، خصوصًا وأنه كان هناك احتمال كبير لظهور المرض فى مصر. وقد استمرت المناقشات ما يقرب من شهر حول ما إذا كان التحصين سيتم أم لا. وقد تم فتح باب التحصين فى نهاية مارس الحالى، وهى عملية اختيارية وليست إجبارية على المنتجين، ولكن إذا تمت هذه العملية على نطاق واسع وبشكل سليم ستؤدى إلى خفض نسبة إصابة الدواجن بالمرض إلى نحو ١٠٪ فقط. ولكن يظل الخطر قائمًا على العمالة المخالطة للدواجن لأنها لا تزال معرضة للإصابة بانتقال الفيروس من الطيور منخفضة المناعة. وبالرغم من أهمية عملية التحصين إلا أن تكلفتها تعد عالية؛ حيث تصل تكلفة ١٠٠٠ جرعة إلى ٤٣٠ جنيه، ويتم تحصين الدجاجة مرتان.
- لم تكن **التعويضات** التى قدمتها الحكومة للمتضررين مناسبة لحجم الخسائر التى تعرضوا لها. وكان يجب على الحكومة الاعتماد على خبراء فى الإنتاج لتقدير حجم التعويضات المناسبة لكل حالة. فعلى سبيل المثال الخسائر التى تلحق بمزارع الدجاج البياض والأمهات أكبر من تلك اللاحقة بمزارع دجاج التسمين، وبالتالى فالتعويضات للأولى يجب أن تكون أكبر.
- هناك اقتراح **بتحويل المزارع فى القرى إلى أبنية تعليمية**، وتعويض أصحاب هذه المزارع بنقلها إلى الظهير الصحراوى ومدها بالمرافق اللازمة. وبذلك تكون **المساحات بين المزارع** أكبر مما يقلل فرص انتشار المرض فى المستقبل. فعلى سبيل المثال لم تتأثر مزارع الجدود ولم يلحق بها إصابات لأن إجراءات الوقاية الحيوية Bio-Security بها مرتفعة.

الاجتماع مع أ. أحمد الخياط – رئيس الاتحاد العام لمنتجى الدواجن ورئيس مجلس إدارة شركة القاهرة للدواجن

- **ما هى حقيقة الخسائر المتحققة نتيجة الأزمة؟**

بدأت خسائر صناعة الدواجن نتيجة مرض أنفلونزا الطيور منذ شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٥ حيث بداية ظهور المرض فى الصين. فمنذ ذلك الحين أحجم الكثيرون عن شراء الدواجن رغم نفى ظهور المرض فى مصر من أكثر من جهة مسئولة.

- **ما مدى خطورة ظهور المرض ومدى تأثيره على الإنسان؟**

– ظهرت أول إصابة بالمرض فى مصر يوم الخميس الموافق ١٦ من فبراير عام ٢٠٠٦ الساعة الـ١١ مساءاً، وتم الإعلان عن ظهور المرض رسمياً فى مصر الجمعة الموافق ١٧ من نفس الشهر.

– المرض لا يصيب إلا الطيور بالأساس ولا ينتقل إلى بنى البشر إلا فى حالة التعامل المباشر واللصيق بالطير المصاب. فمنذ بداية ظهور المرض على مستوى العالم عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٦، بلغ إجمالى من انتقل إليه المرض من بنى البشر نحو ١٩٠/١٨٠ فرد توفى ما يقرب من نصفهم.

– مرض أنفلونزا الطيور لا ينتقل للإنسان عن طريق تناول الدجاج المطهى، حيث أن الفيروس يعد ضعيف للغاية يقضى عليه عند درجة حرارة ٧٠ درجة مئوية فقط.

– احتمال وصول الدجاجة المصابة بالمرض إلى المستهلك النهائى احتمال ضعيف جداً، إن وجد. فإن فترة حضانة الدجاجة للمرض تتراوح بين ٧٢ و٩٦ ساعة فقط، وهى تقريباً الفترة التى تأخذها عملية النقل والتوزيع من المزارع إلى تجار التجزئة أو المحلات التجارية. هذا، كما أن علامات الإصابة (انفجار دموى داخلى تظهر آثاره على الجلد الخارجى للدجاجة) تظهر على الدجاجة بشكل واضح للغاية يلاحظه كل من يراها. ومن ثم فإن التاجر الذى يقوم بشراء الدجاج من المزارع لنقله وبيعه للمحلات التجارية سوف يرفض شراء دجاجة بمواصفات الدجاجة المصابة لأنه لن يتمكن من بيعها على هذا الحال.

– بدأت الصناعة تعانى من مشكلة إعدام الكتاكيت منذ ١٧ أكتوبر عام ٢٠٠٥ حيث ظهور المرض فى الصين.

- **ما هى أبرز نقاط الضعف فى صناعة الدواجن فى مصر؟**

- قلة المجازر الحالية وضعف كفاءتها، وتنقسم المجازر الحالية إلى مجازر آلية ومجازر نصف آلية ومجازر يدوية. وفى الحقيقة أن المجازر اليدوية ما هى إلا محل تجارى (فرارجي) ولكن على نطاق أوسع، يبلغ عددها نحو ١٦٠ مجزر على مستوى الجمهورية. وهى مجازر مرخصة توجد داخل الكتل السكنية المتكدسة. هذه المجازر (اليدوية) تم إغلاقها فى بداية الأزمة لأنها لا تختلف كثيراً عن محال بيع التجزئة أو المحال التجارية التى أغلقت هى الأخرى، إلا أنه تم السماح لها بالعمل فيما بعد عندما لم تتمكن المجازر الآلية ونصف الآلية من استيعاب كميات الدجاج السليم. ويُفضل إنشاء المجازر بجوار مناطق الإنتاج وليس الاستهلاك، وذلك لتوفير تكلفة النقل من ناحية، والحفاظ على الصحة العامة للمواطنين مما ينتج عملية الذبح من مخلفات.
- العشوائيات وانتشار القطاع غير المنظم.
- القوانين الحالية التى تنظم الصناعة قوانين غير كافية بالمرة وتحتاج إلى إعادة نظر بعد مراجعة القواعد الأمنية والأنظمة الدولية المتبعة فى الصناعة على مستوى العالم (على سبيل، يشترط القانون مسافة ٥٠٠ متر بين ..... وهى مسافة غير كافية وليس هناك ما يلزم بتطبيق القانون والحرص على وجود هذه المسافة). من ناحية أخرى أغلب قوانين أو القرارات المتعلقة بالصناعة غير مفعلة وليس هناك رقابة أو سلطة إلزامية للإجبار على تنفيذ ما جاء به القانون (فعلى سبيل المثال صدر قرار وزارى منذ ٥ سنوات ماضية لمنع تداول الدجاج الحى داخل المحافظات).
- نظام المعلومات، لا يوجد معلومات صحيحة ودقيقة عن الصناعة فى مصر. هناك بيانات لدى وزارة الزراعة لكنها لا تغطى الصناعة ككل حيث أن هناك عدداً كبيراً جداً من المزارع مقامة بدون تصاريح وهى أكثر من المزارع المرخص لها بالعمل والمسجلة لدى وزارة الزراعة.
- العنصر الرئيسى فى العلف هو الذرة الصفراء والصويا وهما من المحاصيل التى لا يتم إنتاجها فى مصر بجودة عالية. وفى المقابل، لا تسمح الحكومة باستيراد الهجن عالية الجودة من الخارج.
- فى قانون الضرائب القديم كان أى نشاط داجن يعفى من الضرائب، أما القانون الجديد فقد أعفى مزارع تربية الدواجن من الضرائب لمدة ١٠ سنوات فقط.

- **ما هو سبب توقف بعض الأنشطة الإنتاجية بالصناعة قبل ظهور الأزمة؟**

— هناك عنابر غير عاملة فى الصناعة نتيجة لعدم كفاءتها، ولا تتقدم الحكومة بأى خطوة تجاه هذا الأمر.

— بالنسبة للسؤال عن أساليب التربية المتبعة وكونها غير سليمة، فإن التاجر أو المربى الذى لا يتبع الأساليب العلمية السليمة فى التربية لا يستطيع ببساطة الاستمرار فى السوق لأنه يحقق خسائر. فإن التربية السليمة تنعكس فى معامل التحويل (التحويل من أعلاف ومواد تغذية أخرى إلى لحوم)، وقد نجحت الشركات الكبيرة المهيأة على أسس علمية وتكنولوجية حديثة فى الوصول إلى معامل تحويل قليل جداً ممل يقلل من تكلفة الإنتاج وتعظيم الأرباح.

- **ما هو حجم التجارة الخارجية من منتجات الدواجن؟**

لا تتعدى صادرات مصر من إنتاج الدواجن ٤–٥٪ من إجمالى الإنتاج. وتنحصر المنتجات التى يتم تصديرها فى بيض التفريخ وكتكوت التسمين وأحياناً الأمهات. ولا نستورد سوى الكتكوت الجد.

- **ما هو حجم الإنتاج السنوى للدواجن فى مصر؟**

يبلغ حجم إنتاج الدواجن نحو ٧٥٠ مليون دجاجة فى السنة.

- **ما هو دور الاتحاد فى مواجهة الأزمة؟**

— قام الاتحاد العام لمنتجى الدواجن بسداد تعويضات المضارين بالأزمة من خلال أموال الاتحاد والتى بلغت نحو ٥٠ مليون جنيه، بينما لم تساهم الحكومة فى هذه التعويضات.

— جاءت أموال الاتحاد فى الأساس من نسبة كان تقرر جمعها من العاملين فى الصناعة وهى ١٪ على مدخلات الإنتاج. بيد أنه قد توقف العمل على جمع هذه الأموال منذ فترة.

- **هل من الممكن التوسع فى إنشاء المجازر الآلية فى مصر؟**

يتطلب إنشاء وتجهيز مجزر جديد استثمارات كبيرة تتراوح بين ٧٠ و٩٠ مليون جنيه لمجزر واحد تبلغ طاقته الإنتاجية ٧٠/٦٠ ألف دجاجة فى اليوم.

- **ما هى أهم سياسات مواجهة الأزمة فى المستقبل؟**

- كان ينبغى منح بعض الوقت قبل الإلزام بتنفيذ قرار الوقف الفورى لبيع الدجاج الحى بالمحال التجارية لسببين:

أولاً: طاقة المجازر الحالية لا تتعدى ١٥-٢٠٪ من طاقة الإنتاج، ومن ثم كانت النتيجة أن تم إعدام دجاج سليم لعدم وجود مجازر لذبحة. لذا كان من الأفضل أن تعلن الحكومة أنه خلال فترة معينة لن يتم التعامل مع الدجاج الحى فى المحال التجارية، وخلال هذه الفترة يتم إنشاء المجازر المطلوبة لتغيير نمط الصناعة. وهذا ما فعلته المملكة العربية السعودية حينما واجهتها أزمة ظهور أنفلونزا الطيور.

ثانياً: نمط الاستهلاك السائد لدى نسبة غير قليلة من المجتمع المصرى هو استهلاك الدجاج الحى، لذا كان لابد من أن يكون هناك فترة يتم فيها التخطيط لإقناع المجتمع بالتحول إلى الدجاج المذبوح فى المجازر لكونه الأسلم والأصح من الدجاج المذبوح لدى المحال التجارية.

- نخاطب الحكومة بأهمية التحصين من المرض والتعامل معه بالأساليب الرشيدة، وليس مجرد الإعدام.
- تعامل الدولة لمواجهة المرض كان غير سليم منذ البداية حيث أنه تم التعامل معه على أنه مرض بشرى وليس حيوانى، وهذا غير صحيح.
- قامت وزارة الصحة باستيراد كميات كبيرة من الدواء المعالج لانتقال المرض إلى الإنسان زعماً أن صحة المواطن هى أولى اهتمامات الحكومة. وفى المقابل ترتب على قرارات الحكومة انهيار صناعة الدواجن فى مصر وهى إحدى الصناعات الكبيرة التى يبلغ إجمالى حجم استثماراتها نحو ١٨ مليار جنيه وبها من ١,٥ إلى ٢ مليون عامل وأسرهم.

- **هل هناك تخوف من سلامة الدجاج المجمد؟**

الفرق **بين الدجاج المذبوح عن طريق المجزر (الدجاج المجمد) والدجاج المذبوح داخل المحال التجارية.**

- هناك طبيب بيطرى عند كل مرحلة من مراحل الذبح والتجميد للتأكد من صحة وسلامة العمليات.

- يترتب على ذبح الدجاج لدى المحال التجارية الإضرار بالصحة العامة نتيجة لعدم وجـود رقابـة على النظافة.
- تتسبب المحلات التجارية القائمة على بيع الدجاج الحى فـى تلويـث البيئـة نتيجـة المخلفـات الناتجة عن ذبح وتجهيز الدجاج لتوصيله إلى المستهلك النهائى.